التقرير السنوي
والبيانات المالية
2016

كـــويت بيـــلارز
للإستثمار المالي (ش.م.ك. مقفلة)
Kuwait Pillars
for Financial Investment (KSC Closed)
رأس المال المصرح والمدفوع بالكامل 30,000,000 دينار كويتي
The Authorized Capital and Paid in Full K.D. 30,000,000

KPFI

صاحب السمو الشيخ / صباح الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

سمو الشيخ / نواف الأحمد الجابر الصباح

ولي العهد

ص. ب ١٣٤٦ دسمان ١٥٤٦٤ الكويت
تلفون : ٢٢٢٥١٢٠٠ (٩٦٥)
فاكس: ٢٢٢٥١٢٠٣/٤ (٩٦٥)

Email: info@kuwaitpillars.com.kw
Website:www.kuwaitpillars.com.kw

مكتب أمريكا :

Strategia Investors, Inc.
107 John Street,
Southport, CT 06890 USA
Office: (1) 203 722 6974
Fax: (1) 509 757 2434

المحتويات

الصفحة

مجلس الإدارة 06

جدول أعمال اجتماع الجمعية العمومية العادية 08

كلمة رئيس مجلس الإدارة 10

تقرير الإدارة التنفيذية 11

تقرير الحوكمة 14

تقرير مراقب الحسابات المستقل 42

بيان المركز المالي المجمع 44

بيان الدخل المجمع 45

بيان الدخل الشامل المجمع 46

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع 47

بيان التدفقات النقدية المجمع 48

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة 49

تأكيد حول البيانات الواردة في التقرير 65

مجلس الإدارة

السيد/ غازي أحمد العصيمي
رئيس مجلس الإدارة

السيد/ مشعل ناصر حبيب
نائب رئيس مجلس الإدارة
والرئيس التنفيذي

السيد/ حسان كمال قائد بيه
عضو مجلس إدارة

السيد/ جمال عبد الله السليم
عضو مجلس إدارة

السيد/ سعود عبد العزيز المنصور
عضو مجلس إدارة

السيدة/ أماني ابراهيم العماني
عضو مجلس إدارة
(استقالة – نوفمبر 2016)

جدول أعمال اجتماع
الجمعية العمومية العادية
عن السنة المالية المنتهية
في 2016/12/31

البند الأول	:	سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31 والمصادقة عليه.
البند الثاني	:	سماع كلا من تقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31 والمصادقة عليهما.
البند الثالث	:	تلاوة الجزاءات (مالية أو غير مالية) التي تم توقيعها على الشركة من قبل الجهات الرقابية خلال السنة المالية المنتهية في 2016/12/31 (إن وجد).
البند الرابع	:	سماع تقرير مراقب الحسابات السادة/ ديلويت آند توش، (الوزان وشركاه) عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31 والمصادقة عليه.
البند الخامس	:	مناقشة البيانات المالية السنوية للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31 والمصادقة عليها.
البند السادس	:	الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31 وترحيل الأرباح إلى حقوق المساهمين.
البند السابع	:	الموافقة على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31.
البند الثامن	:	تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وذلك وفقا لمواد القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
البند التاسع	:	الموافقة على المعاملات التي مع أطراف ذات صلة خلال السنة المالية المنتهية في 2016/12/31، وتفويض مجلس الإدارة في التعامل مع الأطراف ذات الصلة حتى تاريخ انعقاد الجمعية العامة القادمة عن السنة المالية المنتهية 2017/12/31.
البند العاشر	:	الموافقة على إخلاء طرف السادة/ أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31.
البند الحادي عشر	:	الموافقة على تعيين أو إعادة تعيين مدقق حسابات الشركة عن السنة المالية التي تنتهي في 2017/12/31 وتفويض مجلس الإدارة في تحديد أتعابه. من ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبي الحسابات لدى هيئة أسواق المال. مع مراعاة مدة التغيير الإلزامي لمراقبي الحسابات.
البند الثاني عشر	:	انتخاب أعضاء مجلس إدارة الشركة للفترة القادمة والتي مدتها ثلاث سنوات.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

السادة المساهمين الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسرني أن أتقدم بالنيابة عن زملائي أعضاء مجلس الادارة لأعرض عليكم التقرير السنوي والبيانات المالية المدققة للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

لقد كان عام 2016 امتدادا للتحديات من حيث الأوضاع الاقتصادية والتحديات التي تفرضها، والتي القت بظلالها على اداء سوق المال في الكويت والذي استمرت مؤشراته في منحناها الأفقي الى الربع الثالث من العام حين بدأ السوق يشهد ارتفاعا ملحوظا في النشاط نتيجة لإرتفاع في مستويات السيولة.

وعلى الرغم من هذه التحديات، فقد نجحت الشركة في تحويل الخسائر المحققة في عام 2015 الى صافي ربح بلغ 930 ألف دينار كويتي لعام 2016 واستقرت حقوق المساهمين عند مستوياتها في العام الماضي، حيث بلغت 32.6 مليون دينار كويتي بنهاية العام الحالي. لذا، أوصى مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31، وكذلك أوصى المجلس بعدم توزيع مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31.

وقد قام مجلس الإدارة بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية بمتابعة الاستراتيجية الاستثمارية للشركة وسياسة إدارة المخاطر والتي تم وضع اطرها في العام الماضي. حيث ركزت الشركة في هذا العام على الادوات المالية والاستثمارات ذات الدخل الثابت والتي تتميز بتصنيفها الإئتماني العالي لضمان وجود تدفق نقدي مستمر والمحافظة على رأس المال المستثمر. بالإضافة الى الاستثمارات الدولية والمحلية وإدارة محفظة الشركة في السوق الكويتي وإدارة محافظ العملاء.

هذا وستظل حالة عدم اليقين تسود الرؤية الإقتصادية المستقبلية بشكل عام لا سيما في ظل ارتباط هذه الرؤية بأسعار النفط والتي تشهد مرحلة تقلب رغم ارتفاعها المتواضع خلال العام، مما يعزز ضرورة تسريع وتيرة تنويع النشاط الإقتصادي عبر تنفيذ خطط التنمية الاستراتيجية طويلة المدى.

بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة وبالأصالة عن نفسي، أود ان أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لمقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الصباح وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الصباح وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الصباح وكافة الجهات الرقابية، عسى الله سبحانه وتعالى أن يحفظهم ويسدد خطاهم لما يقدمونه من جهد ودعم لتحقيق ما فيه صلاح بلادنا وتقدمها على جميع الأصعدة. والشكر موصول لمساهمينا الكرام على ثقتهم ودعمهم المستمر لإدارة الشركة. وأيضا، أود ان أشكر الفريق الإداري وجميع موظفي الشركة على جهودهم المبذولة لإنجاح خطة عمل الشركة.

غازي أحمد العصيمي
رئيس مجلس الإدارة

تقرير الإدارة التنفيذية

الأخوة والأخوات المساهمين المحترمين،

تحية طيبة وبعد،،،

يسر إدارة شركة كويت بيلارز للإستثمار المالي أن تقدم لكم التقرير السنوي والبيانات المالية للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

أهم المؤشرات المالية للشركة خلال 2016

البيان	2016	2015
أتعاب إدارة	194	297
أرباح الاستثمارات	1,569	53
إيراد فوائد	245	132
إجمالي الأصول	33,236	33,418
إجمالي الخصوم	610	518
حقوق المساهمين	32,626	32,900
الأرباح المرحلة/(الخسائر المتراكمة)	2,688	1,759
صافي الربح	930	(460)
ربحية السهم (فلس)	3.11 فلس	(1.53) فلس
سعر السهم في آخر السنة	--	33 فلس
القيمة الدفترية للسهم	109 فلس	110 فلس

*الأرقام بالألف دينار

أهم الأحداث خلال العام 2016

سعت الشركة خلال العام الى القيام باستثمارات مالية مدرة لتحقق تدفقات نقدية مستقرة على المدى الطويل، وفقا للاستراتيجية المعتمدة من مجلس الإدارة، وسعياً لتحقيق عوائد مجدية للمساهمين في ظل حالة عدم اليقين السائدة.

تم تغيير اسم الشركة خلال الربع الأخير من السنة الماضية بناء على موافقة الجمعية العمومية الغير عادية المنعقدة بتاريخ 4 أكتوبر 2016. ليصبح اسم الشركة من شركة استراتيجيا للإستثمار الى شركة كويت بيلارز للاستثمار المالي، ليعكس متانة وجودة أصول الشركة وسمعتها في السوق المحلي والعالمي.

بالإشارة إلى تقريرنا السنوي للعام الماضي، كان يوم 1 مارس 2016 هو آخر يوم تداول لسهم الشركة في سوق الكويت للأوراق المالية بعد موافقة الجمعية العامة الغير عادية للشركة وهيئة أسواق المال والجهات الرقابية على قرار الإنسحاب الاختياري من سوق الكويت للأوراق المالية حيث أقفل السهم على سعر 31 فلس على حركة آخر تداول لسهم الشركة.

قامت الشركة خلال العام بتوظيف جزء كبير من سيولتها في عدة استثمارات ذات الدخل الثابت (سندات) مصدرة من مؤسسات محلية، وتحمل هذه السندات معدلات فائدة ثابتة وعائمة بمتوسط 5.9 في المائة وحائزة على تصنيف ائتماني عالي بحيث تضمن الشركة تدفقات نقدية مستقرة بمخاطر ائتمانية منخفضة. ويبلغ الحجم الإجمالي لإستثمارات ذات الدخل الثابت للشركة 2.25 مليون دينار كويتي تقريباً.

بدأت الشركة في نشاط التمويل عن طريق منح تسهيلات ائتمانية مختارة مقابل ضمانات مالية ذات سيولة عالية ونسبة تغطية مقبولة، مما سيسهم في رفع ايرادات الفوائد لدى الشركة لتعزيز العوائد الثابتة وإستغلال السيولة الراكدة.

ولله الحمد، استطاعت الشركة الحصول على جميع التراخيص اللازمة من السلطات المعنية في دولة الإمارات العربية المتحدة للبدء في تطوير الارض التابعة للشركة في إمارة الشارقة. سيكون هذا المشروع عبارة عن برج استثماري سكني مكون من دور أرضي وخمسة طوابق تخصص لمواقف سيارات و 18 طابقا سكنيا (إجمالي 24 دور) في موقع مميز من الإمارة. ومن المتوقع البدء في أعمال التطوير خلال هذه السنة بإذن الله.

بلغت قيمة محفظة الإستثمارات العقارية للشركة في نهاية العام 9 مليون دينار كويتي تقريباً، وهي عبارة عن إستثمارات عقارية مباشرة وغير مباشرة، وتتميز المحفظة بتنوعها الجغرافي العالمي وعوائد مجزية بمستوى مخاطر محسوب.

خلال السنة، قامت الشركة بممارسة حق شراء أسهمها (بواقع 10.3 مليون سهم) بسعر مجزي من أحد المستثمرين بعد أخذ موافقة الجمعية العمومية والجهات المعنية. وذلك لإيمان الشركة بالقيمة الاستثمارية الجيدة لسهمها وخصوصاً في فرق سعر السهم بين القيمة الدفترية والسوقية.

نظرة على الاقتصاد الكويتي عام 2016

بعد أن عاش الاقتصاد الكويتي عاماً عصيباً في 2015، لم يمنع التحسن الطفيف في أسعار النفط خلال هذا العام من حدوث تراجع ملحوظ في حسابات المالية العامة، الأمر الذي أدى الى حدوث عجز يتطلب تمويلاً للموازنة. أما بالنسبة للقطاع الغير النفطي، فإن حالة عدم اليقين أدت الى ازدياد التحفظ وبالتالي انخفاض الانفاق لدى المستهلكين مما أثر سلباً على النمو في القطاع الغير النفطي كما أشار صندوق النقد الدولي في تقريره في 17 يناير 2017. ومن المتوقع للتضخم، الذي ظل يتراوح حول معدل 3 في المائة، أن يسجل بعض الارتفاع ليصل إلى حوالي 3.5 في المائة هذا العام، انعكاساً للزيادات الأخيرة في أسعار البنزين.

إن الكويت في وضع يؤهلها لتخفيف وطأة تأثير إستمرار انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد. إن بقاء أسعار النفط منخفضة لفترة أطول –كما هو متوقع –يدعو إلى المثابرة في تنفيذ الإصلاحات. واستراتيجية الإصلاح التي وضعتها الحكومة تركز بشكل صحيح على إصلاح الموارد العامة وتشجيع القطاع الخاص على الانخراط بدور أكبر في تحقيق النمو، هذا بالإضافة الى جهود ترشيد الإنفاق الجاري، والتي تمثل خطوات في الاتجاه الصحيح والحفاظ على توافق الآراء لصالح التحول الاقتصادي على زخم الإصلاح وهي أمور هامة لنجاح هذه الاستراتيجية.

نحن على ثقة بقوة إقتصاد بلادنا الغالية مشهودا بالناتج المحلي الإجمالي المسجل في سنة 1980 والبالغ حوالي 15.6 مليار دينار كويتي وصولاً الى الناتج المحلي الإجمالي عام 2015 والذي بلغ 40 مليار دينار كويتي ومن المتوقع ارتفاعه الى 41.4 مليار في نهاية العام الحالي حسب تقارير صندوق النقد الدولي. هذه نعمة يجب إدارتها بأفضل وجه حفاظاً على الازدهار وعلى إرث الآباء والأمهات المؤسسين لهذه الدولة الكريمة والذين يغبطوننا على النعم والفرص في إقتصادنا على هذه الأرض الطيبة.

أداء سوق الكويت للأوراق المالية

واجه السوق الكويتي تحديات ومشاكل عدة منها الاحداث السياسية في المنطقة واستمرار أسعار النفط المنخفضة منذ منتصف عام 2014 على الرغم من ارتفاعها الطفيف أواخر عام 2016. إلا ان عام 2016 لم يكن كله سلبياً، حيث بدأ سوق الكويت للأوراق المالية بالارتفاع تدريجياً منذ نهاية شهر أكتوبر لعام 2016، حيث أنهى المؤشر السعري العام مرتفعاً بنسبة 2.40 في المائة. في حين سجل المؤشر الوزني انخفاضاً بنحو 0.42 في المائة كما انخفض مؤشر كويت 15 بنسبة 1.7 في المائة، مما يدل على أن ارتفاع السوق كان نتيجة ارتفاع نشاط التداول خاصة على الأسهم الصغيرة نسبياً من حيث القيمة السوقية. انخفضت كمية الأسهم المتداولة في عام 2016 بواقع 27 في المائة مقارنة بعام 2015. هذا واستمرت وتيرة حركة انسحاب الشركات من السوق حيث أعلنت 12 شركة انسحابها الاختياري من السوق خلال النصف الأول من عام 2017.

نظرة على الإقتصاد العالمي عام 2016

لم يخل عام 2016 من «مفاجآت» اقتصادية وسياسية، بالإضافة الى غيرها من عوامل، أدت الى حالة عدم يقين كبير بشأن التوقعات الاقتصادية للمستقبل. حيث لا تزال تداعيات تصويت المملكة المتحدة لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي تتكشف، لذلك فإنه من الصعب تقدير الأثر الاقتصادي لهذه العملية، لكنه من المؤكد أن عملية الخروج هذه ستلقي بظلالها على توقعات النمو الاقتصادي لعدة سنوات حتى تتضح معالم العلاقات والتعاملات التجارية والمالية طويلة الأجل بين المملكة المتحدة وسائر بلدان الاتحاد الأوروبي. من ناحية اخرى، أظهرت نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية أن هناك تيار مقاوم للإندماج الاقتصادي وينادي للسياسات الاقتصادية المنغلقة. كل هذه العوامل وأكثر، أدت بصندوق النقد الدولي الى خفض توقعاته للنمو الإقتصادي العالمي الى 3 في المائة لعام 2016 مع توقع حدوث تحسن طفيف في العام القادم.

على الرغم من التأثير الكبير لخروج المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي على أسواق المال الأوروبية والتي تراجعت قرابة 4 في المائة في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة عقب الاعلان مباشرة وأكثر من 7 في المائة في باقي منطقة اليورو، إلا أن المؤشرات الرئيسية للأسواق الأوروبية أنهت العام على ارتفاع ملحوظ في كل من المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا. هذا وقد سجلت الولايات المتحدة ارتفاعات ممتازة في كل من مؤشري S&P 500 ومؤشر Dow Jones Industrial Average.

وفيما يخص سوق العقار العالمي، فإن توفر السيولة الائتمانية بفوائد منخفضة، وتخفيض سقف التوقعات للعوائد من جانب المستثمرين وقبولهم لعوائد أقل في هذا المناخ الاقتصادي الغير مستقر، كل هذا أدى الى تدفق الأموال بقوة لهذا القطاع مؤدية الى ارتفاع أسعار الأصول العقارية خاصة في الأسواق المتطورة. ولا ننسى أن ارتفاع الأسعار هذا أدى بالبعض الى التعبير عن قلقهم من انخفاض متوقع خلال الفترة القادمة لا سيما في ظل الارتفاع الطفيف في نسب الفائدة. أما فيما يخص الأسهم العقارية العالمية، فقد شهد مؤشر FTSE EPTA/NAREIT للأسواق المتطورة ارتفاعا بنسبة 4 في المائة خلال العام، بعد أن كان قد سجل نمواً يكاد لا يذكر بلغ 0.05 في المائة خلال عام 2015.

أداء الشركة

استطاعت الشركة تحويل خسارتها في العام الماضي إلى أرباح بلغت 930 ألف دينار كويتي. ويعود السبب لهذا الارتفاع، التحسن الملحوظ في أرباح شركة زميلة والذي بدوره أدى الى ارتفاع حصة الشركة من هذه الأرباح والتي بلغت 1.09 مليون دينار كويتي. بالإضافة الى ارتفاع إيرادات الفوائد بنسبة 86 في المائة نتيجة استثمار الشركة في أوراق مالية ذات الفائدة الثابتة ومنحها تسهيلات ائتمانية كما ذكرنا سابقاً. كما حققت الشركة عوائد أخرى بلغت 169 ألف دينار كويتي من استثمارات عقارية تم اطفاؤها مسبقاً. من جهة أخرى، انخفض إجمالي مصاريف الشركة بواقع 2.80 في المائة. هذا وتغير تركيبة أصول الشركة بشكل كبير، فبعد أن كان النقد والأرصدة النقدية تحتل قرابة 21 في المائة من إجمالي أصول الشركة في عام 2015، قامت الشركة بتوظيف جزء كبير من هذه السيولة في سندات وتسهيلات إئتمانية تعود بتدفقات نقدية للشركة على المدى المتوسط الى الطويل.

يبقى الاستثمار الرئيسي للشركة – والمصنف كشركة زميلة –هو حصتها البالغة 23.4 في المائة من أسهم شركة المركز المالي الكويتي "المركز". استطاعت الشركة الزميلة تحقيق صافي ربح لمساهمي الشركة الأم بلغ 4 مليون دينار كويتي في عام 2016. هذا وبلغت قيمة الأصول المدارة من قبل الشركة نيابة عن الغير 935 مليون دينار كويتي مع نهاية عام 2016، وقد حققت أتعاب بلغت 6.3 مليون دينار كويتي من إدارة تلك الأصول (6.6 مليون دينار في عام 2015). ونحن على يقين من أن شركة المركز المالي الكويتي ذات كفاءة وإدارة وسمعة طيبة لتحقيق عوائد موزونة متحفظة لجميع مساهميها وعملائها رغم الظروف التشغيلية الصعبة خلال الفترة السابقة والقادمة.

شكر وامتنان

وفي الختام أود أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لمقام صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الصباح وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الصباح وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الصباح وكافة الجهات الرقابية على جهودهم المبذولة لتحقيق ما فيه صلاح بلادنا وتقدمها على جميع الاصعدة. والشكر موصول لمساهمينا الكرام على دعمهم الذي نأمل أن يستمر وبشكل أكبر في المستقبل ولعملائنا الكرام على الثقة التي أولونا إياها. وأيضاً، أود أن أشكر الفريق الإداري وجميع موظفي الشركة على جهودهم المبذولة لتنفيذ خطط العمل.

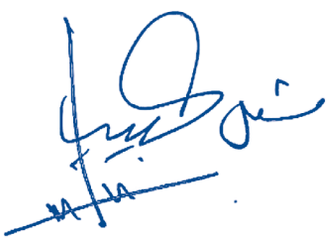

مشعل ناصر حبيب
نائب رئيس مجلـس الإدارة
والرئيس التنفيذي

تـقـريـر الحـوكمة

لشركة كويت بيلارز للاستثمار المالي ش.م.ك.م

للسنة المالية المنتهية في
31 ديسمبر 2016

المحتويات

الصفحة

كلمة رئيس مجلس الإدارة 16
رؤيتنا مع الحوكمة 17
كبار المساهمين 18
كويت بيلارز والشركات التابعة والزميلة 18
حوكمة الشركات 19
نظرة عامة على حوكمة الشركة 19
مساهمونا 19
القاعدة الأولى: بناء هيكل متوازن لمجلس الإدارة 20
القاعدة الثانية: التحديد السليم للمهام والمسؤوليات 23
القاعدة الثالثة: إختيار أشخاص من ذوي الكفاءة لعضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية 27
القاعدة الرابعة: ضمان نزاهة التقارير المالية 31
القاعدة الخامسة: وضع نظم سليمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية 32
القاعدة السادسة: تعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية 34
القاعدة السابعة: الإفصاح والشفافية بشكل دقيق وفي الوقت المناسب 34
القاعدة الثامنة: احترام حقوق المساهمين 35
القاعدة التاسعة: إدراك دور أصحاب المصالح 35
القاعدة العاشرة: تعزيز وتحسين الأداء 35
القاعدة الحادية عشر: المسؤولية المجتمعية 36

ملاحظة:

إن تقرير الحوكمة والإفصاح والشفافية هو ملكية حصرية لـ (كويت بيلارز) حيث تم إعداد هذا التقرير لإظهار مدى التزام الشركة بمنظومة الحوكمة كما أن كويت بيلارز لا تمانع بالاستعانة بهذا التقرير أو اي جزء منه لأطراف خارجية أو للعامة بشريطة أن يتم ذكر وإدراج اسم (كويت بيلارز) / رئيس إدارة المخاطر - عصام عبدالرحمن اليوسف

كلمة رئيس مجلس الإدارة

مساهمي شركة كويت بيلارز الكرام

يسرّني أن أضع بين أيديكم تقرير الحوكمة السنوي للعام 2016.

إن تقرير الحوكمة السنوي لهذا العام يؤكد التزامنا الدائم بتقديم أفضل قيمة لمساهمينا وينبع ذلك من اعترافنا كشركة مساهمة مقفلة أن استدامة الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات أصبح ضرورة أخلاقية واقتصادية في عالم تطوير الأعمال الحديث.

وفي هذا الصدد نؤيد ضرورة الالتزام بالمبادئ التي تساعد فى إرساء مفهوم الشفافية والمساءلة والنزاهة والأخلاق والصدق في مزاولة أعمالنا إذ يشكل ذلك دون أدنى شك حجر الزاوية في أي مؤسسة ناجحة. ولهذا السبب تحديداً يأتي عهدنا تجاه أنفسنا ومستثمرينا وجميع أصحاب المصلحة لدينا بالالتزام بأعلى مستويات الاستقامة والنزاهة في إدارة الشركة.

وفي ضوء الاهتمام المتزايد لدى مساهمينا بما في ذلك المساهمين والمستثمرين المحتملين، قررت كويت بيلارز تعزيز ما لديها من نظام حوكمة بما يتوافق مع أرقى الممارسات المحلية والدولية في هذا المجال. وفي هذا الصدد تعمد كويت بيلارز إلى تعزيز دور أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وتبني أخلاقيات عمل متطورة ومتميزة في قطاع أعمالها فضلاً عن ابتكار قوانين رقابية جديدة وتطبيق نظام تفويض السلطات ودمج دور مجلس الإدارة واللجان في صميم عملنا.

كما نتطلع في سبيلنا نحو تحقيق الأهداف المرجوة إلى تحسين الممارسات والإجراءات المعمول بها حالياً بالإضافة إلى تنفيذ إطار حوكمة متطور لكويت بيلارز والشركات التابعة لها بحيث يمكننا تبؤ مكانة مرموقة في مجالات أعمالنا وبالتالي تحقيق رؤية مساهمينا.

وأخيراً نود أن ننتهز هذه الفرصة لتوجيه الشكر لجميع السلطات والجهات الرقابية التي أسهمت في دعم أفضل مبادئ حوكمة الشركات وممارساتها وتنفيذها في دولة الكويت.

غازي العصيمي
رئيس مجلس الإدارة

رؤيتنا مع الحوكمة

حرص مجلس إدارة كويت بيلارز على وضع إستراتيجية تعكس رؤية الشركة وفق معايير الحوكمة السليمة والتي يسعى مجلس إدارة كويت بيلارز من خلالها الي الحفاظ على أعلى مستوى من النظم ومعايير النزاهة في كافة المعاملات بالإضافة إلى الإلتزام بالمعايير الرقابية المحكمة والصادرة عن هيئة أسواق المال والجهات التنظيمية الأخرى

وفي سبيل ذلك قام مجلس الإدارة بإعادة تشكيل الهيكل التنظيمي وفق رؤية سليمة وأهداف ترمي الي تحقيق الادارة السليمة وأعلى معايير تطبيقات الحوكمة السليمة. حيث أن لدى القائمين على شركتنا إيماناً بأهمية الإلتزام الكامل بجميع النظم والقوانين التي تحكم أعمال الشركة. بالإضافة الي العمل المستمر على تحديث وإستحداث مستمر للسياسات الرقابية في مجالات الحوكمة والإفصاح والشفافية.

وفي هذا الإطار تعمل شركتنا وبشكل مستمر على توفير الدعم الكافي لكل الوظائف الرقابية والتنظيمية للتأكد من فاعلية عملياتنا والتحقق من كفاية وكفاءة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية التي تتعلق بعمليات الأطراف ذات الصلة والتأكد من أن كافة العمليات تتسق مع السياسات المعتمدة بهذا الخصوص. حيث لدى شركتنا سياسات تنظم طبيعة العلاقة والأعمال مع الأطراف ذات العلاقة وذلك وفق القوانين والتعليمات التنظيمية الصادرة عن الجهات الرقابية. مع الحرص على عدم مشاركة عضو مجلس الادارة في التصويت أو حتى الحضور لمناقشة أي بند من بنود جدول الأعمال في حال وجود علاقة بين ما يتم مناقشته والعضو صاحب العلاقة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

كما نشير أيضاً إلى قواعد السلوك المهني والمعتمدة من قبل مجلس الادارة التي تحظر على كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين من إستغلال المعلومات الداخلية عن أوضاع الشركة من أجل تحقيق أي مصالح ذاتية.

وتحرص كويت بيلارز دائمًا على حماية مصالح عملائها ومستثمريها من خلال وضع الآلية المناسبة للتعامل مع شكاوى العملاء والتطبيق الأمثل لتعليمات هيئة أسواق المال والجهات التنظيمية الأخرى والخاصة بحماية العملاء والمستثمرين وتلبية متطلبات جميع شرائح عملائنا بدون أي تميز وأي أفضلية.

وأخيراً فإن شركة كويت بيلارز تلتزم بكافة النظم والقوانين واللوائح الصادرة عن هيئة أسواق المال والجهات الرقابية الأخرى. كما تلتزم إدارة الشركة بما يحتويه دليل الحوكمة والمعتمد من مجلس الإدارة. حيث يمثل تطبيق الحوكمة إطاراً ومنهجاً أساسياً لدى شركتنا.

كبار المساهمين لدى كويت بيلارز والذين يملكون 5% وما فوق

	كبار المساهمين	نسبة الملكية
1	شركة التخصيص القابضة	% 35.787
2	مجموعة الصناعات الوطنية القابضة	% 6.426

شركة كويت بيلارز والشركات التابعة والزميلة

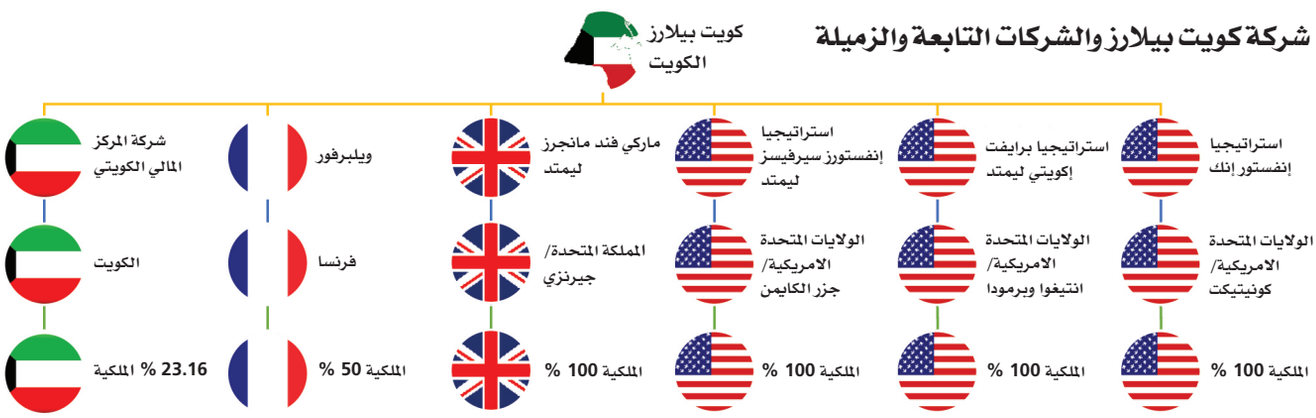

نسبة الملكية المشار اليها في الشركات التابعة والزميلة حسب بيانات 2016/12/31

حوكمة الشركات

حوكمة الشركات (نظام حوكمة الشركات) هي مجموعة من القواعد التي تحكم العلاقات القائمة بين الموظفين ومجلس إدارة الشركة والمساهمين وأصحاب المصلحة داخل الشركة وخارجها. وتوفر حوكمة الشركات الهيكل الذي توضع من خلاله الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها، ويتحدد مراقبة الأداء بناءً على ذلك.

يدرك مجلس إدارة "كويت بيلارز" مدى أهمية الالتزام بقواعد حوكمة جيدة ودورها الجوهري في ضبط وتحفيز إطار عمل حوكمة الشركة والممارسات المتعلقة بذلك. وفي هذا الشأن، يعمل مجلس الإدارة على مراجعة إطار عمله وممارساته بانتظام للوفاء بمتطلبات "هيئة أسواق المال" والجهات التنظيمية كافة والامتثال لجميع اللوائح والقوانين المرعية بهذا الشأن.

يقدّم النظام الحالي لحوكمة الشركات إطار حوكمة شامل للشركات الخاضعة لهيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي. ويشمل من بين ذلك جملة مبادىء تعنى بالتوجيه العام وتكوين هيكل مجلس الإدارة، والواجبات والمسؤوليات الواقعة على أعضاء مجلس الإدارة ورئيس مجلس الإدارة وأمين سر مجلس الإدارة.

تطبيق الحوكمة

إن معايير الحوكمة المؤسسية والانضباط تعزز مستويات الثقة في قدرتنا على الإلتزام بالكفاءة المهنية وتوليد العائدات التي تساهم في تنمية اقتصاد دولة الكويت. ومن هذا المنطلق قامت كويت بيلارز ببناء قواعد وأطر مبادئ الحوكمة والممارسات الرشيدة على عدة مراحل للوصول لأفضل الممارسات في منظومة الحوكمة من خلال أسس المعايير العالمية والتعليمات الصادرة من قبل الجهات التنظيمية كافة.

نظرة عامة على حوكمة الشركة

تلتزم شركتنا بقواعد حوكمة الشركات المنصوص عليها بالقانون رقم (7) لسنة 2010 واللائحة التنفيذية الصادرة في نوفمبر 2015 الكتاب الخامس عشر عن هيئة أسواق المال ومعايير الانضباط المؤسسي التي يتضمنها دليل حوكمة الشركة والتي شملت مهام ودور رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، حيث تحظر قواعد الحوكمة على رئيس مجلس الإدارة تولي مهام الرئيس التنفيذي للشركة، كما تم تحديد مهام مجلس الإدارة بما في ذلك الإشراف على نظام الرقابة الداخلية للشركة والتأكد من كفاءته. وفي العام 2016، تضمن دليل الحوكمة سياسة تعيين مدقق الحسابات الخارجي، وسياسة الإفصاح والتواصل مع المساهمين وذلك من أجل وفائنا والتزامنا بأعلى المعايير.

وقد اتخذنا خطوات متقدمة وإيجابية في الحوكمة المؤسسية، حيث قمنا بإطلاق صفحة إلكترونية خاصة بالحوكمة على موقع الشركة الإلكتروني، تضم تقرير الحوكمة السنوي وهيكلية مجلس الإدارة وبيانات كبار المساهمين، كما تسلط الضوء على جميع سياسات الحوكمة المتبعة في الشركة. ومن منطلق حرصنا على تطبيق أعلى معايير الشفافية والإفصاح، يتواصل مجلس الإدارة مع المساهمين من خلال البريد الإلكتروني ، سواء من هم داخل الكويت أو خارجها، بأسلوب متوافق بين ممارسات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين. ويشمل دليل الحوكمة سياسات وقواعد ترتكز على مبدأ الشفافية والمسؤولية ويشدد على الالتزام بأعلى معايير الانضباط السلوكي والمهني والأخلاقي وتتلخص فيما يلي:

سياسة المسؤولية المجتمعية في الشركات والتي تعبر عن التزامنا بالمساهمة في تحسين جودة المستوى المعيشي لموظفي الشركة والتأثير الإيجابي في المجتمع وسياسة توزيع الأرباح على المساهمين والتي تنطلق من التزامنا بتحقيق القيمة المستدامة للمساهمين وقواعد السلوك وبيان بالمبادئ العامة وتشمل القواعد العامة التي يجب الالتزام بها من قبل الموظفين والإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة وسياسة التعامل بالأسهم وسياسة تعاملات الأطراف ذات العلاقة وتحدد هذه الفقرة متطلبات القبول الخاصة للمعاملات بين الشركة والأطراف ذات العلاقة وسياسة الإبلاغ عن المخالفات Whistleblowing وسياسة الإفصاح والشفافية وسياسة ضمان ونزاهة التقارير المالية وسرية المعلومات الداخلية Chinese Wall وسياسة الإفصاح والتواصل مع المساهمين وآلية تعيين مدقق الحسابات الخارجي وسياسة تعيين خبراء لأعضاء مجلس الإدارة لتقديم الخدمات الاستشارية لأعضاء مجلس الإدارة والاستعانة بالخبرات التي تدعم قرارات مجلس الإدارة لتحقيق القيمة للمساهمين.

مساهمونا

يقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية وضع استراتيجية العمل الشاملة لشركة كويت بيلارز وضمان الالتزام بأعلى معايير الحوكمة في جميع قطاعات الشركة وأعمالها. وهو مسؤول بشكل كامل أيضاً عن إدارة الشركة وتوجيهها وأدائها ويلتزم بممارسة الآراء الموضوعية بشأن جميع مسائل الشركة المستقلة عن الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة مسؤول تجاه المساهمين عن حسن سير الأعمال، ومسؤول عن ضمان امتثال الشركة للقوانين واللوائح ذات الصلة فضلاً عن النظام الأساسي للشركة ولائحتها التنفيذية والمجلس مسؤول أيضاً عن حماية الشركة من الأفعال والممارسات غير القانونية أو المسيئة أو غير اللائقة كما اعتمدت الشركة ميثاقاً رسمياً لمجلس الإدارة يحدّد آلية تشكيله، وواجباته، ومسؤولياته، وانعقاده والإجراءات المتعلقة باجتماعاته.

القاعدة الاولي: بناء هيكل متوازن لمجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة

يقع على عاتق رئيس مجلس الإدارة مسؤولية ضمان حسن سير عمل المجلس بطريقة مناسبة وفعالة، بما في ذلك استلام المعلومات المستوفاة والدقيقة من أعضاء المجلس واللجان في الوقت المناسب.

مجلس الإدارة

تتجلى حوكمتنا المؤسسية في قواعد السلوك ومبادئ الالتزام التي يفرضها مجلس الإدارة والتي تتماشى مع المعايير العالمية.

الهيكل التنظيمي للحوكمة

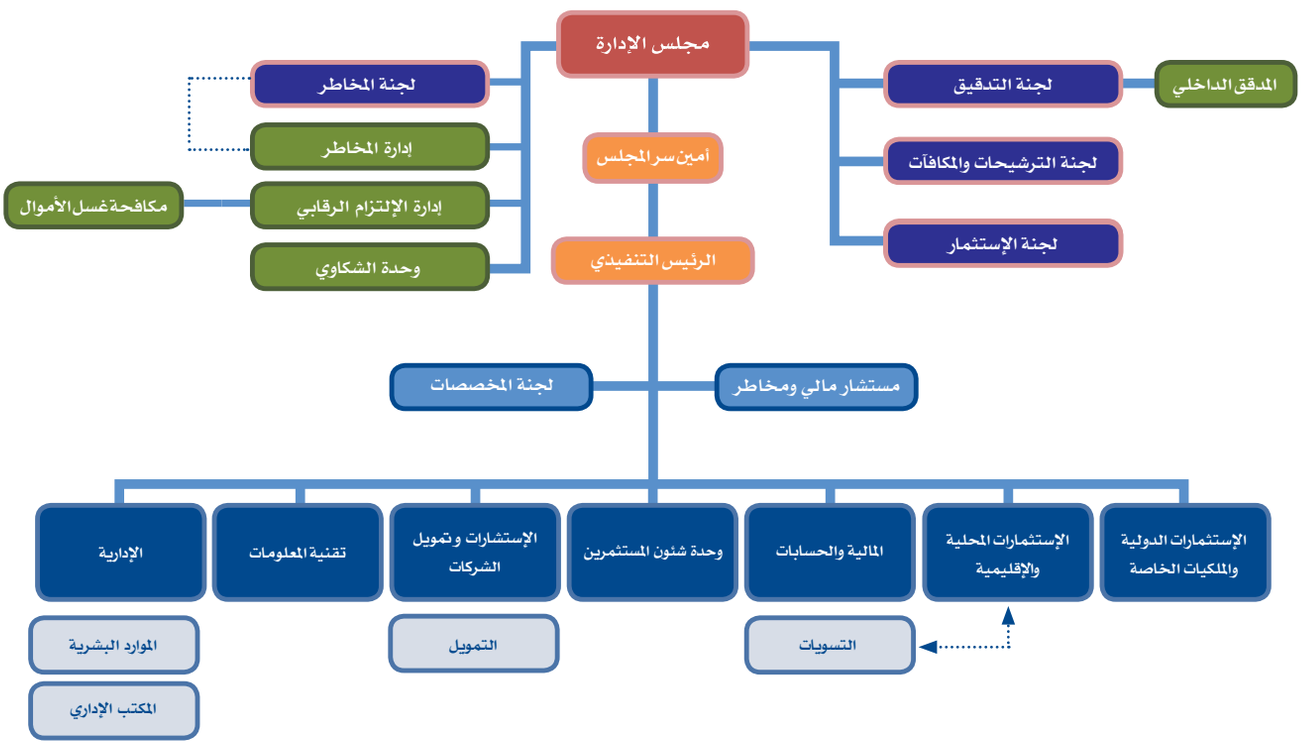

تشكيل مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة من أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين وأعضاء مستقلين ويتم إنتخابهم من خلال الجمعية العمومية ويضم مجلس الادارة العدد الكافي من الأعضاء لتشكيل اللجان في إطار الحوكمة السليمة.

ويتكون مجلس الادارة من ستة أعضاء منتخبين كما يتم الانتخاب وتجديد عضوية أعضاء مجلس الادارة كل ثلاث سنوات وفقاً للقواعد والنظم المعمول بها والتعليمات الصادرة عن هيئة أسواق المال والجهات الرقابية الأخرى.

ويمارس مجلس الادارة أعماله من خلال اللجان المنبثقة عنه كما يتحمل مجلس الادارة مسؤولية وضع كافة السياسات والقرارات والتأكد من تطبيق الاستراتيجية المناسبة التي تخدم مصالح المساهمين.

وإيماناً بدور أعضاء مجلس الإدارة في القيادة ووجوب متابعة آخر التطورات يحرص مجلس الادارة على الإلتحاق بمختلف الدورات التدريبية والورش الفنية المتصلة بأعمالهم ومهامهم.

كما يتم الفصل التام بين منصب كل من رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي ولا يوجد أي صلة أو علاقة أو قرابة من شأنها أن تؤثر على إستقلالية قرارات كل منهما.

الاسم	تصنيف العضو (تنفيذي/ غير تنفيذي/ مستقل) ، أمين سر	المؤهل العلمي والخبرة العملية	تاريخ الانتخاب/ تعيين أمين السر	التمثيل
غازي أحمد العصيمي (*)	رئيس مجلس الإدارة غير تنفيذي	بكالوريوس علوم إدارة الأعمال (تخصص تمويل) جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا / يونيو 2006	22 يونيو 2014	شركة المهن العالمية للتجارة العامة
مشعل ناصر حبيب	نائب رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي تنفيذي	بكالوريوس محاسبة –جامعة الكويت 1996 ودبلوم حاسب آلي / 1992 – المعهد التجاري "الهيئة العامة للتعليم التطبيقي"	22 يونيو 2014	منتخب
سعود عبد العزيز المنصور	عضو مجلس إدارة مستقل	بكالوريوس إدارة الأعمال والتمويل – كاليفورنيا – الولايات المتحدة الامريكية/ 2000	22 يونيو 2014	منتخب
حسان كمال قائدبيه	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	بكالوريوس إدارة أعمال –جامعة سانت لويس، الولايات المتحدة – 1993	22 يونيو 2014	شركة التخصيص العالمية التجارية
جمال عبد الله السليم	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	بكالوريوس محاسبة –جامعة الكويت، ماجستير في المحاسبة – جامعة أوكلاهوما سيتي، الولايات المتحدة 1987	13 أغسطس 2014	شركة الثقة المشتركة العقارية
أماني ابراهيم العماني (**)	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	بكالوريوس محاسبة –جامعة الكويت 1994	22 يونيو 2014	شركة فيرست إيكويليس للمعدات والنقل
محمد السيد	أمين سر المجلس	ليسانس آداب– الأدب الإنجليزي – جامعة المنصورة– مصر 1998	11 مارس 2014	

(*) تم إعادة تشكيل مجلس الإدارة في يونيو 2016 وتعيين السيد/ غازي العصيمي رئيساً للمجلس بدلاً من السيد/ سعود المنصور.

(**) تقدمت باستقالتها من عضوية مجلس الإدارة في نوفمبر 2016

اجتماعات مجلس الإدارة:

تنعقد اجتماعات مجلس الإدارة باكتمال النصاب فيها بحضور غالبية الأعضاء. كما حرص أعضاء مجلس الادارة على القيام بمهام القيادة والمسؤولية من خلال الإجتماعات المستفيضة للقيام بالإشراف على إدارة الشركة في مختلف المجالات والعمل على حسن إستغلال موارد الشركة البشرية والمالية حيث عقد المجلس خلال العام المنصرم 15 إجتماع في حين أنه ينص النظام الاساسي على الاجتماع 6 مرات كحد أدنى. وفيما يلي تفاصيل الاجتماعات:

إجتماعات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2016

بيان اجتماعات مجلس الإدارة		اعضاء مجلس الإدارة					
		غازي العصيمي	مشعل حبيب	جمال السليم	حسان قائد بيه	سعود المنصور	أماني العماني
1	2016/02/11	✓	✓	✓	✓	✓	✓
2	2016/02/21	✓	✓	✓	✓	✓	✓
3	2016/03/24	✓	✓	✓	✓	✓	✓
4	2016/03/31	✓	✓	✓	✓	✓	✓
5	2016/04/14	✓	✓	✓	✓	✓	✓
6	2016/06/05	✓	✓	✓	X	✓	✓
7	2016/06/27	✓	✓	✓	✓	✓	✓
8	2016/07/20	✓	✓	✓	✓	✓	✓
9	2016/07/31	✓	✓	✓	✓	✓	✓
10	2016/08/02	✓	✓	✓	✓	✓	✓
11	2016/08/10	✓	✓	✓	X	✓	✓
12	2016/08/24	✓	✓	✓	✓	✓	✓
13	2016/11/13	✓	✓	✓	✓	✓	مستقيلة
14	2016/11/23	✓	✓	✓	✓	✓	مستقيلة
15	2016/12/13	✓	✓	✓	✓	✓	مستقيلة
	نسبة الحضور	% 100	% 100	% 100	% 87	% 100	% 100

عدد الاجتماعات خلال السنة 15 اجتماع حسب ما هو موضح في الجدول أعلاه.

توثيق وتسجيل إجتماعات مجلس الإدارة

يتم تسجيل كافة محاضر الإجتماعات من خلال أمين سر المجلس والذي يتولى بدوره تهيئة كافة المتعلقات بالاجتماعات والتواصل مع كافة الأعضاء والتنسيق فيما بينهم لكافة الإجتماعات. كما يوفر لأعضاء مجلس الإدارة إمكانية الوصول بشكل فوري وسريع الي محاضر إجتماعات المجلس والمعلومات والوثائق والسجلات التي تساعدهم في إتخاذ القرارات الصحيحة بالوقت والشكل المناسب.

أهم إنجازات مجلس الادارة خلال عام 2016

إعتماد ومراجعة تقرير المخاطر وتقرير الالتزام الرقابي وتقرير غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
إعادة تشكيل مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه.
مراجعة البيانات المالية الربع سنوية.
مراجعة واعتماد محاضر إجتماعات اللجان (الترشيحات والمكافآت – الاستثمار – المخاطر – التدقيق) للعام 2016
مراجعة جدول أعمال الجمعية العمومية العادية عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31 والدعوة للجمعية.

التغيرات في عضوية مجلس الادارة خلال العام

إستقالة السيدة/ أماني العماني من عضوية المجلس وقبول استقالتها اعتباراً من 13 نوفمبر 2016

القاعدة الثانية: التحديد السليم للمهام والمسؤوليات

نبذة عن كيفية قيام الشركة بتحديد سياسة مهام، ومسؤوليات، وواجبات كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وكذلك السلطات والصلاحيات التي يتم تفويضها للإدارة التنفيذية.

تم تحديث سياسة مهام ومسئوليات وصلاحيات مجلس الإدارة في عام 2016 والتي تحدد الصلاحيات التي يقوم بها أعضاء مجلس الإدارة والصلاحيات التي تم منحها أو تفويض الإدارة التنفيذية للقيام بها حيث تم اعتماد مصفوفة للصلاحيات المالية والإدارية لجميع مستويات الجهاز التنفيذي ومجلس الإدارة والفصل فيما بينهما بما يتعارض مع مهام كل شخص له صلاحية أو تفويض في أعضاء الجهاز التنفيذي حيث تحدد المنظومة الرقابة المزدوجة على الصلاحيات ولا يوجد صلاحية أو تفويض مطلق لأي شخص في أعضاء مجلس الإدارة أو الجهاز التنفيذي.

لجان مجلس الإدارة

إعتمد مجلس الادارة تشكيل اللجان التابعة له بهدف تعزيز فعالية الإشراف والرقابة على كافة عملياته وأنشطة الشركة لضمان أفضل الممارسات.

كما أوكل مجلس الإدارة جزءاً من أعماله ومهامه وصلاحياته وواجباته إلى عدد من اللجان المنبثقة عنه، وقد تم مراعاة تعليمات وقواعد الحوكمة الصادرة عن هيئة أسواق المال عند تشكيل لجان مجلس الإدارة. وتتضمن اللجان: لجنة التدقيق، لجنة إدارة المخاطر، لجنة المكافآت والترشيحات، ولجنة الإستثمار. وفيما يلي نبذة عن اجتماعات وانجازات تلك اللجان:

لجنة التدقيق

تتكون لجنة التدقيق من (3) أعضاء ويكون لدى عضو اللجنة تأهيل علمي ملائم وإلمام بالجوانب المالية والإدارية وبطبيعة أعمال وأنشطة الشركة. كما على لجنة التدقيق أن تعقد اجتماعات دورية مع مراقبي الحسابات الخارجيين وأربع اجتماعات على الأقل مع المدقق الداخلي.

مهام لجنة التدقيق

تتمثل مهام اللجنة بوضع المعايير المناسبة للتحقق من تعزيز ووضع التدقيق الداخلي عن طريق إعطاء درجة أكبر من الدعم والمساندة وضمان إستقلاليتها عن الإدارة وأن عمليات التدقيق الخارجي تتم بالاسلوب الذي يحقق مبدأ التدقيق المزدوج كما تتحقق اللجنة من الألتزام بسياسات الشركة الداخلية والقوانين والنظم والتعليمات ذات العلاقة وأن نظم الرقابة الداخلية المتعلقة بالأمور المالية والإدارية تتسم بالشمولية وتتم مراقبتها ومراجعتها في الوقت المناسب كما تساعد اللجنة مجلس الادارة في مراجعة التقارير المالية وضمان إلتزام الشركة بالمتطلبات القانونية والرقابية وكذلك التأكد من كفاية مؤهلات وخبرات المدققين المستقلين وإستقلاليتهم ومن وجود بيئة من الانضباط والرقابية الداخلية بالشركة.

تشكلت لجنة التدقيق بتاريخ 2016/6/27 من السادة أعضاء مجلس الإدارة:

أعضاء اللجنة	المنصب الوظيفي ضمن اللجنة	صفة العضوية بالمجلس
السيد / جمال عبد الله السليم	رئيس اللجنة	عضو غير تنفيذي
السيد / سعود عبد العزيز المنصور	عضو اللجنة	عضو مستقل
السيدة/ أماني إبراهيم العماني ×	عضو اللجنة	عضو غير تنفيذي

وقد عقدت اللجنة خلال العام 2016 عدد (8) إجتماعات.

أهم إنجازات لجنة التدقيق خلال عام 2016

التوصية لمجلس الادارة بإعتماد البيانات المالية الربع سنوية خلال عام 2016.
الاشراف ومراجعة أعمال التدقيق الداخلي بالشركة.
تعيين مدقق حسابات للقيام بأعمال مراجعة على محافظ العملاء.
تعيين مدقق خارجي لمراجعة وإعداد تقرير نظم الرقابة الداخلية السنوي.
مراجعة الخطة السنوية للتدقيق الداخلي.

التغيرات في عضوية اللجنة خلال العام

بناء على إعادة تشكيل مجلس الإدارة تم إعادة تشكيل لجنة التدقيق في 2016/06/27.
إستقالة السيدة/ أماني العماني من عضوية اللجنة بشهر نوفمبر 2016.

لجنة المخاطر

تتكون لجنة المخاطر من (3) أعضاء ويكون لدى عضو اللجنة تأهيل علمي ملائم وإلمام بالجوانب المالية والإدارية وبطبيعة أعمال وأنشطة الشركة. كما على لجنة المخاطر الاجتماع بصورة دورية خلال السنة (4) مرات.

مهام لجنة المخاطر

تتمثل مهام لجنة المخاطر بالإشراف على عمل إدارة المخاطر في الشركة والتأكد من أن سياسة الشركة تتضمن ممارسة إدارة المخاطر السليمة وتنفيذها كما تقوم بمراجعة وتقييم مدي كفاية رأس مال الشركة وتوزيعه وكذلك سلامة وكفاية إدارة المخاطر والتأكد من وجود مستويات لنزعة المخاطر وكذلك التأكد من أن الادارة العليا على دراية تامة وتراقب بإستمرار المخاطر التي قد تواجهها الشركة.

تشكلت لجنة المخاطر بتاريخ 2016/6/27 من السادة أعضاء مجلس الإدارة:

الاسم	المنصب الوظيفي ضمن اللجنة	صفة العضوية بالمجلس
السيد / سعود عبد العزيز المنصور	رئيس اللجنة	عضو مستقل
السيد / جمال عبد الله السليم	عضو اللجنة	عضو غير تنفيذي
السيدة/ أماني إبراهيم العماني ×	عضو اللجنة	عضو غير تنفيذي

وقد عقدت اللجنة خلال العام 2016 عدد (4) إجتماعات.

أهم إنجازات لجنة المخاطر خلال عام 2016

التوصية لمجلس الادارة بإعتماد سياسة المخاطر.
مراجعة وإعتماد تقارير المخاطر للجهات الرقابية.
مراجعة تقارير دورية عن المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها الشركة.

التغيرات في عضوية اللجنة خلال العام

بناء على إعادة تشكيل مجلس الإدارة تم إعادة تشكيل لجنة المخاطر في 2016/06/27
إستقالة السيدة/ أماني العماني من عضوية اللجنة بشهر نوفمبر 2016.

لجنة المكافآت والترشيحات

تتكون لجنة المكافآت والترشيحات من (3) أعضاء ويكون لدى عضو اللجنة تأهيل علمي ملائم وإلمام بالجوانب المالية والإدارية وبطبيعة أعمال وأنشطة الشركة. على ألا يقل عدد الاجتماعات عن اجتماع واحد سنوياً.

مهام لجنة المكافآت والترشيحات

يتمثل دور اللجنة برفع التوصيات لمجلس الادارة بشأن الترشح لعضوية المجلس وفقاً للسياسات والمعايير المعتمدة والتعليمات الصادرة من هيئة أسواق المال والجهات التنظيمية الأخرى بشأن ضوابط الترشح لعضوية مجلس الادارة وكما تراجع اللجنة بصفة دورية الاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الادارة وإعداد توصيف للقدرات والمؤهلات المطلوبة لعضوية المجلس بما يتفق مع مصلحة الشركة والمساهمين كما تجري اللجنة تقييماً سنوياً لأداء المجلس ككل وأداء كل عضو على حدة ومراجعة وإعتماد معايير الاختيار وإجراءات التعيين الخاصة بالرئيس التنفيذي والمدراء التنفيذيين كما تعمل على ضمان وضع وتطبيق إطار المكافآت للرئيس التنفيذي والوظائف التنفيذية وتقوم اللجنة أيضا بمراجعة ورفع التوصيات بشأن الامور المتعلقة بالتغيرات في سياسة الاجور والمكافآت بما في ذلك السياسات الخاصة بنهاية الخدمة.

تشكلت لجنة المكافآت والترشيحات بتاريخ 2016/6/27 من السادة أعضاء مجلس الإدارة:

الاسم	المنصب الوظيفي ضمن اللجنة	صفة العضوية بالمجلس
السيد/ سعود عبد العزيز المنصور	رئيس اللجنة	عضو مستقل
السيد/ غازي أحمد العصيمي	عضو اللجنة	عضو غير تنفيذي
السيد/ جمال عبد الله السليم	عضو اللجنة	عضو غير تنفيذي

وقد عقدت اللجنة خلال العام 2016 عدد (1) اجتماع.

أهم إنجازات لجنة المكافآت والترشيحات خلال عام 2016

مناقشة وإعتماد لائحة أعمال لجنة المكافآت والترشيحات.
مراجعة نتائج التقييم السنوي لموظفي الشركة، ومكافآت وزيادات موظفي الشركة، ومكافأة الرئيس التنفيذي وأمين السر، ومكافأة أعضاء اللجان.

التغيرات في عضوية اللجنة خلال العام

بناء على إعادة تشكيل مجلس الإدارة تم إعادة تشكيل لجنة المكافآت والترشيحات في 2016/06/27

لجنة الاستثمار

تتكون لجنة الاستثمار من (3) أعضاء ويكون لدى عضو اللجنة تأهيل علمي ملائم وإلمام بالجوانب الاستثمارية والمالية والإدارية وبطبيعة أعمال وأنشطة الشركة و تكون الاجتماعات دورية خلال السنة عدد (4) مرات.

مهام لجنة الاستثمار

يتمثل دور اللجنة في حماية وضمان جودة الاصول في الشركة من خلال إستثماراتها المتنوعة ومن خلال تطبيق إستراتيجية الاستثمار المعتمدة ومراقبة أنشطة الاستثمار من خلال السياسات المعتمدة ذات الصلة بالشركة وانشطتها وأن عمليات الاستثمار تضمن أعلى العوائد وليس لها تأثير سلبي على الاستقرار المالي للشركة وإتخاذ الاجراءات التصحيحية الملائمة بهدف الحفاظ على مصالح الشركة وجودة الأصول.

تشكلت لجنة الإستثمار بتاريخ 2016/6/27 من السادة أعضاء مجلس الإدارة:

الاسم	المنصب الوظيفي ضمن اللجنة	صفة العضوية بالمجلس
السيد / مشعل ناصر حبيب	رئيس اللجنة	عضو تنفيذي
السيد / حسان كمال قائد بيه	عضو اللجنة	عضو غير تنفيذي
السيد / جمال عبد الله السليم	عضو اللجنة	عضو غير تنفيذي

وقد عقدت اللجنة خلال العام 2016 عدد (4) إجتماعات

أهم إنجازات لجنة الاستثمار خلال عام 2016.

مراقبة أداء محفظة الاستثمار للشركة
التأكد من الإلتزام المستمر من قبل الشركة بجميع التعليمات والأنظمة المعمول بها وكذلك السياسات والاجراءات المعتمدة من الشركة
مراجعة وإعتماد التوصيات المقدمة من إدارة الاصول بخصوص عمليات الاستثمار.
إستعراض وتقييم تقارير المخاطر بشأن مخاطر الاستثمار في اصول الشركة.

التغيرات في عضوية اللجنة خلال العام

لا يوجد تغير في عضوية اللجنة.

موجز عن كيفية تطبيق المتطلبات التي تتيح لأعضاء مجلس الإدارة الحصول على المعلومات والبيانات بشكل دقيق وفي الوقت المناسب

يتم تزويد أعضاء مجلس الإدارة بكافة المعلومات والبيانات من خلال البريد الإلكتروني ومن خلال ارسال التقارير الشاملة إليهم للاطلاع ويتم التواصل عبر البريد الإلكتروني وجميع وسائل الاتصال، ومن خلال أمين سر مجلس الإدارة يتم حفظ جميع المستندات والمحاضر الخاصة باجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه في ملفات يسهل على أعضاء مجلس الإدارة طلبها والاطلاع عليها كما يتم ارسال نسخ من هذه المحاضر بعد استيفاء التوقيعات اللازمة إلى أعضاء مجلس الإدارة عبر البريد الالكتروني.

القاعدة الثالثة: إختيار أشخاص من ذوي الكفاءة لعضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

تفويض وصلاحيات للإدارة التنفيذية

إن من ركائز اهتمام مجلس الإدارة دعم وإرشاد الإدارة التنفيذية لتحقيق استراتيجية الشركة في إطار الحوكمة بوضوح وشفافية.

الأمور المحتفظ بها لمجلس الإدارة

بالتوافق مع كافة التعليمات الصادرة من كافة الجهات الرقابية وقانون هيئة أسواق المال رقم (7) لسنة 2010 واللائحة التنفيذية الصادرة في نوفمبر 2015 الكتاب الخامس عشر – قواعد حوكمة الشركات ومعايير الانضباط المؤسسي، يجوز لمجلس الإدارة أن يفوض بعض الأمور المحتفظ بها لمجلس الإدارة إلى اللجان المنبثقة عن المجلس أو للإدارة التنفيذية. وفي حال استدعى الأمر، يتم تفويض الإدارة التنفيذية بموجب تفويضات محددة أو عامة، وعند التفويض يتم تقديم تعليمات واضحة بخصوص صلاحيات الإدارة التنفيذية. وتتلخص الأمور المحتفظ بها لمجلس الإدارة فيما يلي:

- مراجعة الاستراتيجية والميزانية السنوية للشركة وإقرارها وعضوية المجلس وإجمالي الرواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية وهيكلية رأس مال الشركة والتقارير والضوابط المالية والرقابة الداخلية والمخاطر العامة وإقرار العقود والنفقات (التي تفوق قيمتها صلاحيات الإدارة التنفيذية) حسب السياسة الموضوعة وإقرار سياسات حوكمة الشركة ومراجعة السياسات العامة والموافقة عليها.

تطبيق متطلبات لجنة المكافآت والترشيحات

تراجع اللجنة بصفة دورية الاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الادارة وإعداد توصيف للقدرات والموهلات المطلوبة لعضوية المجلس بما يتفق مع مصلحة الشركة والمساهمين كما تجري اللجنة تقييماً سنوياً لأداء المجلس ككل وأداء كل عضو على حدة ومراجعة وإعتماد معايير الاختيار وإجراءات التعيين الخاصة بالرئيس التنفيذي والمدراء التنفيذيين كما تعمل على ضمان وضع وتطبيق إطار المكافآت للرئيس التنفيذي والوظائف التنفيذية وتقوم اللجنة أيضا بمراجعة ورفع التوصيات بشأن الامور المتعلقة بالتغيرات في سياسة الاجور والمكافآت بما في ذلك السياسات الخاصة بنهاية الخدمة.

الإدارة التنفيذية

تباشر إدارتنا التنفيذية بإدارة الأعمال اليومية للشركة، ويترأسها الرئيس التنفيذي وهو المسؤول عن الإدارة التشغيلية للشركة وعن تطور الشركة والتوصيات وتطبيق الاستراتيجيات والسياسات وإطار عمل الرقابة أمام مجلس الإدارة.

إن أعضاء الإدارة التنفيذية من المهنيين وذوي الخبرات الاستثمارية الواسعة في أسواق الاستثمار المحلية والعالمية، مع شهادات أكاديمية دولية قوية وخبرات عملية مجمعة تقارب 170 عاماً كما هو مبين في الجدول أدناه:

أعضاء الإدارة التنفيذية

السيد / مشعل ناصر حبيب - نائب رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي

السيد / فيجاي كولكارني
مستشار مالي ومخاطر

السيد / هاري ميلن
مستشار للإستثمارات الدولية
الولايات المتحدة

السيد / أحمد محمد صبحي
رئيس المدراء الماليين

السيد / عصام عبد الرحمن اليوسف
- رئيس إدارة المخاطر

السيد / عبد العزيز جاسم الجاسم
نائب رئيس أول - تطوير الأعمال
والملكية الخاصة

السيد / رائد إبراهيم السدحان
نائب رئيس أول - الشؤون الادارية
والموارد البشرية

السيد / برهان كمالي
نائب رئيس
إدارة الاستثمارات الدولية

السيد / فهد محمد العصيمي
نائب رئيس - إدارة الاستثمارات
المحلية والإقليميّة

السيد / مشعل ناصر حبيب
نائب رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي

انضم السيد/ مشعل لشركة كويت بيلارز في مارس 2011 حيث تم تعيينه من قبل مجلس الإدارة كعضو منتدب لتطوير أعمال الشركة ليبرز دوره الفعال في تنمية الشركة والسير بها قدماً. ويشغل السيد/ مشعل منصب الرئيس التنفيذي للشركة منذ أغسطس 2014.

حاصل على دبلوم في علوم الحاسب الآلي وبكالوريوس في المحاسبة من جامعة الكويت عام 1996. كما أنهى برنامج الدراسات الائتمانية المكثف في عام 1998 وبرنامج هارفرد التنفيذي لإعداد القادة في عام 2007 . وعمل كمدرس زائر في معهد الدراسات المصرفية منذ عام 2000. وتتجاوز خبرته الواسعة 19عاماً في مجال الاستثمارات والخدمات المالية.

السيد / فيجاي كولكارني
مستشار مالي ومخاطر

انضم السيد/ فيجاي لشركة كويت بيلارز في مايو 2012 بصفة مستشار مالي ومخاطر للجهاز التنفيذي.

حاصل على ماجستير في إدارة الأعمال / تمويل من إحدى أكبر المدارس في الهند. ويمتلك خبرة مكثفة تصل إلى 39 عاماً في الإدارة التنفيذية وإدارة المخاطر في عدد من البنوك بين الهند والكويت. كما حصل على عدة شهادات أكاديمية.

السيد / هاري ميلن
مستشار للإستثمارات الدولية - الولايات المتحدة

انضم السيد/ هاري لشركة استراتيجيا إنفستورز إنك – الولايات المتحدة – شركة تابعة – في عام 2007 وهو يشغل منصب مستشار وعضو في المجموعة العالمية للاستشارات العقارية (CRE). وتتجاوز خبرته 26 عاماً في مجال الاستثمار في قطاع العقار والدخل الثابت والأسهم.

السيد / أحمد محمد صبحي
رئيس المدراء الماليين

انضم السيد/ أحمد لشركة كويت بيلارز في يوليو 2012 بصفته رئيس المدراء الماليين. وهو مسؤول عن الإشراف على جميع العمليات المحاسبية للشركة، التخطيط المالي، مراقبة السجلات وتقديم التقارير المالية إلى الإدارة العليا. حاصل على بكالوريوس تجارة – شعبة المحاسبة من جامعة القاهرة عام 1995، شهادة المحاسب الإداري المعتمد (CMA) عام 2004 والعديد من الشهادات والدورات الأكاديمية في العلوم المالية، التحليل المالي، الرقابة الداخلية والمحاسبة.

السيد / عصام عبد الرحمن اليوسف
رئيس إدارة المخاطر

انضم السيد/ عصام لشركة كويت بيلارز في يوليو 2009 بصفته رئيس إدارة المخاطر والالتزام الرقابي ليتولى من خلال مهامه الرئيسية مسؤولية إدارة المخاطر والإلتزام الرقابي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحوكمة الشركات وحرصاً على تقيد الشركة بأعلى المعايير من خلال خبرته التي تمتد لأكثر من 19 عاما. حاصل على بكالوريوس بالمحاسبة من جامعة البلقاء – الأردن عام 1993 ، وماجستير بإدارة الاعمال (MBA) جامعة بيلور الولايات المتحدة عام 2012، كما حصل على شهادة المحاسب المحترف المعتمد (CPA) وشهادة الإلتزام ومكافحة غسل الأموال (CCAML) من جامعة هنلي – لندن ، والبرنامج المتقدم في حوكمة الشركات – لندن (CCG)، وشهادة المعتمد في إدارة المخاطر التشغيلية (CORM). وشهادة المعتمد في إدارة المخاطر والإلتزام (CRCMP) وشارك في برامج متخصصة بالمخاطر والإلتزام الرقابي والحوكمة وإدارة الأعمال.

السيد / عبد العزيز جاسم الجاسم - نائب رئيس أول - تطوير الأعمال والملكية الخاصة

انضمّ السيد/ عبد العزيز لشركة كويت بيلارز في نوفمبر 2007 بصفته نائب رئيس أول لتطوير الأعمال؛ كما يتولى إدارة الأصول الدولية. حاصل على بكالوريوس علوم في إدارة الأعمال من جامعة سوفلوك – الولايات المتحدة الأميركية. ولديه خبرة مكثفة في مجال الاستثمارات الدولية تتجاوز 11 عاماً.

السيد / رائد إبراهيم السدحان
نائب رئيس أول – الشؤون الادارية والموارد البشرية

انضمّ السيد/ رائد لشركة كويت بيلارز في عام 2006 بصفته نائب رئيس للشؤون الادارية والموارد البشرية وتمت ترقيته إلى نائب رئيس أول فى يناير 2011 وهو يتولى إدارة كافة النشاطات المتعلقة بالموارد البشريّة ونظم المعلومات وجميع الأمور الادارية المتعلقة بالشركة. حاصل على بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة حلوان – مصر في عام 1996. وقد حضر العديد من الدورات التدريبية في مجال عمله. وقد حمل معه خبرته السابقة الغنية من خلال عمله في بعض المؤسسات المرموقة لمدة تسع سنوات.

السيد / برهان كمالي - نائب رئيس – إدارة الاستثمارات الدولية

انضم السيد/ برهان لشركة كويت بيلارز كمحلل استثمار أول في يناير 2011 وتمت ترقيته إلى نائب رئيس – إدارة الاستثمارات الدولية في نوفمبر 2012 متولياً بذلك تحليل وتقييم الفرص الاستثمارية المتنوعة. حاصل على بكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية من جامعة العلوم التطبيقية في الاردن عام 2004، وعلى شهادة «المحلل المالي المعتمد» (CFA) في 2012.

السيد / فهد محمد العصيمي
نائب رئيس – إدارة الاستثمارات المحلية والإقليميّة

انضمّ السيد/ فهد لشركة كويت بيلارز في أكتوبر 2013 بصفته نائب رئيس إدارة الاستثمارات المحلية والإقليميّة. حاصل على بكالوريوس في المحاسبة من كلية العلوم الإدارية – جامعة الكويت في عام 2004، بالإضافة إلى العديد من الدورات التدريبية في مجال التحليل المالي والاستثمار والشهادة المعتمدة (CIM). ويمتلك خبرة واسعة في أسواق الاستثمارات المحلية والإقليمية، في مجال التحليل والتداول في الأسواق المالية.

نظام المكافآت

سياسة منح المكافآت والحوافز والبدلات :

تقوم كويت بيلارز بمنح عدة مكافآت وحوافز لموظفيها العاملين بما يتفق مع التقييم السنوي للموظف والذي يتم وفق معايير فنية ومهنية محددة. ويتم تخصيص تلك المكافآت بمبالغ تناسب أداء الموظف وتقوم بالتحفيز والتشجيع المطلوب للإستمرار ورفع مستوى الأداء الوظيفي. كما قامت الشركة ومن خلال لجنة الترشيحات والمكافآت بالتعاون مع الشؤون الادارية بإنشاء وإستحداث خطط للمكافآت قصيرة وطويلة المدى تسعي إلى خلق بيئة أعمال جاذبة وتقوم بالتركيز على تشجيع العاملين على مختلف المستويات الوظيفية بالشركة. كما تقوم بالعمل على وضع خطة من شأنها تحديد دور كل موظف ضمن فريق الشركة بما يبين مهامه وواجباته ومسؤولياته وتحديداً للأهداف المطلوب تطبيقها وتوضيحها لكافة الموظفين وبوضع إطار محدد يتم تقييم الموظف ومراجعة أدائه من خلاله بناء على معايير محددة وواضحة المعالم.

معايير المكافآت والحوافز والبدلات لفئات الموظفين:

قامت الشركة بتقييم أداء الموظفين في عام 2016 وذلك من خلال تقييم شامل يتعلق بطبيعة الأعمال وكذلك فيما يتعلق أيضاً بسلوكياتهم وفقاً لمعايير كويت بيلارز. لقد تمت عملية التقييم السنوي لموظفي الشركة تحت إشراف إدارة الموارد البشرية وبمشاركة – عن كثب – من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت.

مجموع الأجور والمكافآت والحوافز والبدلات المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة لعام 2016

تم منح أعضاء مجلس الإدارة مبلغ 35,000 دينار كويتي وذالك نظير قيامهم بالاعمال في اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة فقط (لجنة التدقيق – لجنة المخاطر – لجنة الاستثمار – لجنة المكافآت والترشيحات).

مجموع الأجور والمكافآت والحوافز والبدلات المدفوعة للإدارة التنفيذية لعام 2016

فئات الموظفين	عدد الموظفين والمستشارين	مكافآت ثابتة دينار كويتي	مكافآت متغيرة دينار كويتي		إجمالي المدفوع دينار كويتي
			نقدي	نظام خيار شراء الأسهم	
الإدارة التنفيذية	9	340,342	83,481	-	423,822

ننوه للعلم بأن المكافآت والحوافز المرتبطة بأداء الشركة تحتسب وفق آلية تقييم الأداء الفردي ضمن إطار عام معتمد من قبل مجلس الإدارة ويتم حالياً القيام بهذا التقييم والموافقة عليه لكل أعضاء الإدارة التنفيذية.

* يقصد بالأجور إجمالي الرواتب والأجور والبدلات وما في حكمها والمكافآت الدورية أو السنوية المرتبطة بالآداء والخطة التحفيزية.

القاعدة الرابعة: ضمان نزاهة التقارير المالية

يتم تقديم تعهدات كتابية من قبل كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بسلامة ونزاهة التقارير المالية المعدة ويتم مراجعة كافة السياسات والاجراءات المالية من خلال لجنة التدقيق.

تطبيق متطلبات لجنة التدقيق

وضع المعايير المناسبة للتحقق من تعزيز ووضع التدقيق الداخلي عن طريق إعطاء درجة أكبر من الدعم والمساندة وضمان إستقلاليتها عن الإدارة وأن عمليات التدقيق الخارجي تتم بالاسلوب الذي يحقق مبدأ التدقيق المزدوج كما تتحقق اللجنة من الإلتزام بسياسات الشركة الداخلية والقوانين والنظم والتعليمات ذات العلاقة وأن نظم الرقابة الداخلية المتعلقة بالامور المالية والإدارية تتسم بالشمولية وتتم مراقبتها ومراجعتها في الوقت المناسب وتقوم اللجنة بمراجعة التقارير المالية وضمان إلتزام الشركة بالمتطلبات القانونية والرقابية وكذلك التأكد من كفاية مؤهلات وخبرات المدققين المستقلين وإستقلاليتهم ومن وجود بيئة من الانضباط والرقابية الداخلية بالشركة والتأكد من نزاهة التقارير المالية وغيرها.

حالات تعارض بين توصيات لجنة التدقيق وقرارات مجلس الادارة

لم يتم رصد أي حالة تعارض بين كل من لجنة التدقيق وقرارات مجلس الادارة خلال عام 2016.

إستقلالية مراقب الحسابات الخارجي

مكتب ديلويت آند توش (الوزان وشركاه)

سجل مراقبي الحسابات رقم 62 فئة أ

- "ديلويت أند توش» هي العلامة التجارية التي تتعاون مع عشرات آلاف المهنيين المحترفين في الشركات المستقلة في جميع أنحاء العالم لتقديم خدمات مراجعة الحسابات، الاستشارات، الاستشارات المالية، خدمات مخاطر المؤسسة والضريبة على عملاء محددين.

آلية تعيين مدقق الحسابات الخارجي

- تحدد آلية تعيين مدقق الحسابات الخارجي إطار ونطاق وصلاحيات مدقق الحسابات الخارجي مع الحرص على توفير الاستقلالية التامة لممارسة أعمالهم المسندة إليهم. كما تحدد الشروط المستوجب توافرها لاختيار المدقق، حيث يقوم مجلس الإدارة برفع توصياته لاختيار المدقق ليتم استعراضها مع الجمعية العمومية لإبداء الرأي والتصديق على التوصيات.
- قررت الجمعية العمومية والتي عقدت بتاريخ 30 مايو 2016 بالموافقة على إعادة تعيين مراقب الحسابات ديلويت أند توش – بدر الوزان ليكون مدقق الحسابات للشركة للسنة المالية 2016 ويتقاضى مبلغ وقدره 10,000 د.ك. ولم يتم الاستعانة بأي مدقق حسابات خارجي آخر للقيام بأي نوع من خدمات التدقيق للبيانات المالية خلال عام 2016 وكذلك لا يطلب من مدقق الحسابات الخارجي القيام بأي نوع من أنواع الرقابة الداخلية للشركة حيث تم إسناد مهمة الرقابة الداخلية لشركة جرانت ثورنتون وحسب خطة التدقيق الداخلي والمعتمدة من لجنة التدقيق ومجلس الإدارة.
- وامتثالاً للأحكام الخاصة بالإفصاح والشفافية الصادرة عن هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي والجهات التنظيمية الأخرى، فقد تم إعداد التقارير المالية عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2016 طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية (IFRS) والصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وذلك لرفع درجة الشفافية والالتزام من قبل مجلس إدارة الشركة ولتقديم بيانات مالية تعكس واقع نزاهة التقارير المالية للشركة وللسادة المساهمين وعموم الجمهور.

العلاقة مع مراقب الحسابات الخارجي

تشرف لجنة التدقيق على آلية تعيين مراقب الحسابات، والمحافظة على علاقات جيدة معهم. وتتحدد علاقة الشركة مع مراقب الحسابات من خلال مهام لجنة التدقيق التالية:

- اعتماد آلية تعيين مراقب الحسابات الخارجي وعرضها على مجلس الإدارة.
- دراسة وتقديم التوصيات التي ستقدم للمساهمين فيما يتعلق بتعيين أو إعادة تعيين أو عزل مراقب حسابات الشركة الخارجي لمجلس الإدارة لاعتمادها في اجتماع الجمعية العمومية السنوية.
- متابعة ومراقبة استقلالية وموضوعية مراقب الحسابات الخارجي ومناقشة طبيعة ومجال كفاءته وفقاً لمقاييس إعداد التقارير المالية العالمية.
- توفير الجو الملائم لتعاون مراقب الحسابات الخارجي ومدقق الحسابات الداخلي.
- يجب أن يكون مراقب حسابات الشركة مقيداً في سجل المحاسبين وفقاً للائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال وتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن تنظيم مهنتي المحاسبة وتدقيق الحسابات.
- ألا يكون المراقب الخارجي شريكاً أو طرفاً في أي اتفاق أو وكيلاً لأحد الأعضاء المؤسسين في الشركة أو عضواً في مجلس الإدارة أو أي من أقاربهم حتى الدرجة الرابعة،
- يعتمد اختيار مراقب الحسابات الخارجي على الكفاءة والسمعة والخبرة. وفي حال عدم موافقة مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية على توصيات اللجنة بشأن اختيار أو تعيين أو استقالة أو عزل مراقب الحسابات الخارجي، يترتب على مجلس الإدارة تضمين بيان يتضمن تلك التوصيات وأسباب رفض مجلس الإدارة في تقرير الحوكمة الخاص بالشركة.

القاعدة الخامسة: وضع نظم سليمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية

هيكل حوكمة إدارة المخاطر

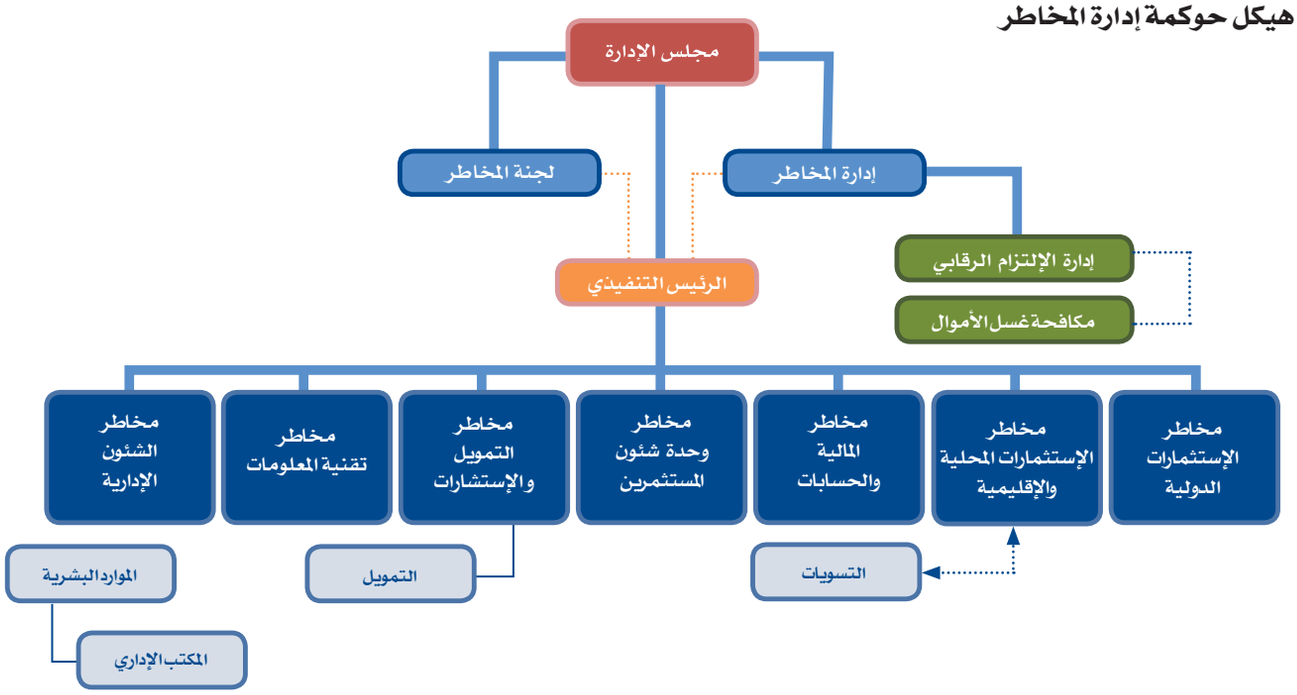

تطبيق متطلبات لجنة إدارة المخاطر

الإشراف على عمل إدارة المخاطر في الشركة والتأكد من أن سياسة الشركة تتضمن ممارسة إدارة المخاطر السليمة وتنفيذها كما تقوم بمراجعة وتقييم مدي كفاية رأس مال الشركة وتوزيعه وكذلك سلامة وكفاية إدارة المخاطر والتأكد من وجود مستويات لنزعة المخاطر وكذلك التأكد من أن الادارة العليا على دراية تامة وتراقب بإستمرار المخاطر التي قد تواجهها الشركة.

الرقابة الداخلية

نظام الرقابة الداخلية

يتحمل مجلس إدارة الشركة مسؤولية إدارة المخاطر ونظم الرقابة الداخلية ومراجعة فعاليته، من خلال المحافظة على الأصول، وحفظ البيانات المالية صحيحة، والكشف عن الأخطاء والمخالفات. ويلتزم مجلس الإدارة بمراجعة تقرير لجنة المخاطر عن نتائج أنشطة الرقابة الداخلية والتقارير الدورية الخاصة بأنشطة الرقابة.

- وتشمل الرقابة الداخلية تحديد هيكل تنظيمي واضح، وتدوين السياسات والإرشادات، وتحديد السلطات والصلاحيات والتفويضات وآليات رقابة الأداء، التي تم وضعها لمراقبة عمليات الشركة بفعالية وانتظام والتأكد من الالتزام بقوانين الحوكمة الصادرة من الجهات التنظيمية كافة.

دور مجلس الإدارة في إدارة المخاطر ونظم الرقابة الداخلية

- يقر مجلس الإدارة بمسؤوليته الكاملة عن إدارة المخاطر ونظم الرقابة الداخلية وفعاليته.
- يتحمل مجلس الإدارة كامل المسؤولية لضمان قيام الإدارة العليا بإعداد وتطبيق نظام رقابة داخلية فعّال لتوفير ضمانات معقولة لكفاءة العمليات وتقديم تقارير مالية دقيقة والالتزام بالقوانين والتشريعات ضمن الحدود المنصوص عليها في قانون هيئة أسواق المال ولائحته التنفيذية الكتاب الخامس عشر بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي.

قام مجلس الإدارة بتفويض لجنة المخاطر للقيام بالآتي:

- مراجعة أنظمة إدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية مرة واحدة على الأقل سنوياً لضمان تخفيف كافة المخاطر التي قد تواجه تحقيق أهداف العمل وذلك عن طريق تطبيق ضوابط مناسبة وفعالة. يجب أن تشمل المراجعة ضوابط البيانات المالية والعمليات وإدارة المخاطر ونظم الرقابة الداخلية.
- إجراءات المراجعة المتبعة من قبل إدارة الشركة لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر الكبيرة.
- التغيرات التي طرأت منذ المراجعة الأخيرة على طبيعة ومدى المخاطر الكبيرة وقدرة الشركة على التأقلم مع تغيرات العمليات والبيئة الخارجية. نطاق وطبيعة أنشطة الرقابة على المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية وعمليات التدقيق الخارجي ومراجعة نقاط ضعف وعيوب نظام الرقابة أو الحالات الطارئة غير المتوقعة والتي أثرت أو قد تؤثر بشكل كبير على أداء الوضع المالي للشركة والإجراءات المتبعة من قبل الشركة لمعالجة القضايا الجوهرية للرقابة ومراجعة التزام الشركة بالقوانين واللوائح المعتمد ذات العلاقة بالشركة.

آلية عمل نظام الرقابة الداخلية

يتكون نظام الرقابة الداخلية لدى شركتنا من مجموعة من الإجراءات يتم تطبيقها من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكافة موظفي الشركة، وهي مصممة لتوفير ضمانات معقولة وليست مطلقة لإنجاز الأهداف التالية:

- إدارة المخاطر: التأكد من تحديد المخاطر والضوابط اللازمة لتحقيق أهداف الشركة.
- فعالية وكفاءة العمليات: تحديد الأهداف الرئيسية لدى الشركة بما في ذلك الالتزام بمعايير الأداء وحماية أصول الشركة.
- مصداقية التقارير المالية: ضمان تقديم البيانات المالية والمعلومات المالية الأخرى الموثوقة إلى مجلس الإدارة
- تقارير التدقيق الداخلي: مراجعة إجراءات التقارير الداخلية وتأثيرها على سلامة الموقف المالي للشركة.
- مراجعة نظم الرقابة الداخلية: يتم إعداد تقرير من خلال مدقق حسابات مستقل سنوياً عن أنظمة الرقابة الداخلية.
- الالتزام بالقوانين والتشريعات النافذة: تشمل القوانين والتشريعات التي تخضع لها الشركة وذلك تفادياً للإضرار بسمعة الشركة أو إلحاق اي جزاءات او غرامات مالية.

إدارة المخاطر المؤسسية

- تلتزم شركتنا بالحفاظ على نظم إدارة المخاطر وفقاً لأحدث المعايير والمقاييس بإجراءات الظبط والرقابة، من أجل تعزيز قدراتنا وكفاءة أعمالنا في هذا المجال.
- وترى الشركة بأن الكفاءة الاستراتيجية والتطبيقية والسياسات والممارسات المتبعة في "نظم إدارة المخاطر المؤسسية" مطلب أساسي في جميع إدارات الشركة.
- وتعمل « إدارة المخاطر المؤسسية » بشكل دؤوب لوضع أمثل الأطر والمنهجيات التي من خلالها يتسنى للشركة الحفاظ على أصولها وملكياتها وتنميتها من جهة، وحماية مصالح المساهمين والمتعاملين من جهة أخرى، والمحافظة على التزام الشركة بالقوانين واللوائح السارية في نطاق الأنشطة الاستثمارية والتشغيلية التي تتداولها الشركة.
- وقد قامت شركتنا بتطوير إطار شمولي خاص بها لنظم إدارة المخاطر وتطوير سياسة واجراءات إدارة المخاطر وتطوير نزعة المخاطر لديها والمعتمدة من مجلس الادارة بالاستناد إلى المنهجيات العالمية المتعلقة بهذا الشأن. ويأتي هذا الإطار متناسقاً مع الحرص والالتزام بالسياسات العامة التي تتبناها الشركة في تحديد وتقييم ورصد المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة.
- ومن خلال هذا الإطار؛ تقوم إدارة المخاطر برصد وتقييم المخاطر ذات الشأن والمتعلقة بالشركة بشكل دوري، ومناقشة ذلك مع رئيس مجلس الادارة وفريق الإدارة التنفيذية لتحديد أفضل سبل التعامل مع الأخطار التي قد تواجهها الشركة، مما يضمن لإدارة المخاطر أن تتماشى عن كثب وجنباً الى جنب مع الأهداف الاستراتيجية للشركة.
- كما أن الشركة في صدد تنفيذ بعض الإجراءات والممارسات التي من شأنها تطوير مجريات العمل وزيادة الكفاءة العملية المختصة بالتعامل مع المخاطر في هذه الإدارة الهامة.
- يعمل رئيس إدارة المخاطر بالشركة على تقديم تقرير دوري عن مؤشرات المخاطر لدى الشركة، بالإضافة الى تقرير نصف سنوي عن كافة المخاطر بالشركة لهيئة أسواق المال كما تعرض التقارير على لجنة المخاطر ومجلس الإدارة.
- مسؤول إدارة المخاطر مستقل.

بيان مختصر عن تطبيق متطلبات تشكيل إدارة/ مكتب/وحدة مستقلة للتدقيق الداخلي

أسندت الشركة أعمال التدقيق إلى مكتب تدقيق مستقل وكانت إدارة المخاطر تقوم بدور المنسق لعمل التدقيق الداخلي فيما بين الشركة ومكتب التدقيق. تم تعيين مدير إدارة التدقيق من قبل لجنة التدقيق في 1 مارس 2017 والذي يباشر أعماله ويرفع تقاريره إلى لجنة التدقيق من خلال السياسة المتاحة بالإدارة والمهام والوصف التنفيذي لمدير التدقيق والمعتمد من مجلس الإدارة.

القاعدة السادسة: تعزيز السلوك المهني والقيم الاخلاقية

القواعد والقيم السلوكية

يقوم مجلس الادارة من خلال ميثاق قواعد السلوك المهني وأخلاقيات العمل بتحديد الممارسات السليمة للحوكمة ولما يقوم به من أعمال ويتضمن ذلك وجود الوسائل التي تؤكد إتباع تلك الممارسات مع مراجعتها وتحديثها بإنتظام بهدف تحسينها.
إن مجلس الادارة يأخذ زمام الامور في تحديد المعايير المهنية والقيم المؤسسية التي تعزز النزاهة للشركة والادارة العليا والموظفيين.
ويتم تعميم ميثاق قواعد السلوك المهني وأخلاقيات العمل على كافة موظفي الشركة وأعضاء المجلس والحصول على توقيعاتهم بما جاء فيها من تعليمات.

تعارض المصالح

لدى شركتنا سياسات مكتوبة بشأن تعارض المصالح وتغطي هذه السياسات كل ما يتعلق بموضوع تعارض المصالح وإحتمالاته بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- تجنب عضو مجلس الادارة ممارسة الانشطة المحتمل ان تؤدي الي تعارض المصالح.
- أخذ موافقة المجلس على اي نشاط يقوم به أحد أعضاء المجلس قد يترتب عليه تعارض في المصالح.

سرية المعلومات وعدم إفشاء المعلومات

تعتبر سرية المعلومات من أهم المبادئ التي تقوم عليها أساسات أعمالنا حيث أنها تشكل أحد الركائز الهامة للتعامل مع العملاء والمستثمرين كما يوجد لدى شركتنا سياسات للمحافظة على سرية المعلومات والأعمال وتحتوي على:

- إلزام أعضاء مجلس الادارة وجميع الموظفين بالشركة بالمحافظة على سرية البيانات والمعلومات الخاصة بعملاء الشركات الأخرى والتي تكون قد وصلت إليهم بحكم عملهم.
- عدم الافصاح عن اي بيانات او معلومات التي تخص الشركة وعملائها إلا من قبل الاشخاص المخولين في ضوء ما قد تسمح به القوانين والتعليمات والسياسات الداخلية للشركة.
- المحافظة على أمن البيانات الخاصة بالشركة وعملائها ووضع الضوابط الرقابية لمنع الوصول اليها إلا من المفوضين بذلك ويعتبر مجلس الادارة مسؤولا من خلال دليل الافصاح عن وضع النظم الرقابية لحصر الوصول الي تلك البيانات والمعلومات بالاشخاص المخولين والتحقق من أن النظم الرقابية لدى الشركة تمنع تسرب أي معلومات مالية أو إستثمارية أو أي مشاريع مستقبلية تمس وتخدش السرية المهنية.
- إدراك مجلس الادارة والادارة التنفيذية في الشركة لمسؤولياتهم بشأن تطوير الوعي الامني في الشركة بما يعزز السرية في التعاملات ويحافظ عليها.
- التأكيد والالتزام بأهمية عدم إستخدام أي معلومات داخلية عن أوضاع الشركة تكون متوافرة لدى عضو مجلس الادارة أو أي من الموظفين العاملين بالشركة من أجل تحقيق مصالح ذاتية أو مصالح لأطراف أخرى ذات صلة.

القاعدة السابعة: الإفصاح والشفافية بشكل دقيق وفي الوقت المناسب

الإفصاح عن تعاملات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

كانت تعاملات أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم من الدرجة الاولى بأسهم الشركة في عام 2016 كالتالي:

عضو المجلس	الموظفين	العلاقة	إجمالي بيع (سهم)	إجمالي شراء(سهم)
لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد

هذا ولم يقم أعضاء المجلس أو أقاربهم من الدرجة الاولى بأي تعاملات في أسهم الشركة في العام 2016. وهكذا نواصل جهودنا في تطوير أداء خدماتنا واتباع مبدأ أكثر شفافية في جميع أوجه التعامل مع المساهمين والمستثمرين.

سياسة الإفصاح والتواصل مع المساهمين

تدرك الشركة بأن نظام الافصاح هو أداة فعالة للتأثير على سلوك الشركة وحماية المساهمين وتعزيز ثقتهم بالشركة وتقوم الشركة بتزويد مساهميها والمستثمرين بمعلومات دقيقة وشاملة ومفصلة وفي الوقت المناسب من خلال موقع الشركة الالكتروني الذي يعكس بشفافية عن كافة البيانات والهيكل التنظيمي والاجراءات الرقابية والسياسات المتبعة من خلال نشر المعلومات والبيانات الواردة بالتقارير السنوية والربع سنوية من خلال الموقع الالكتروني (www.kuwaitpillars.com.kw) باللغتين العربية والانجليزية.

كما تحتفظ الشركة بسجل كامل بشأن الافصاح وموثق داخليا ويمكن الوصول اليه بالتسلسل من خلال الموقع الالكتروني الخاص بالشركة.

وحدة شؤون المستثمرين

تم إنشاء وحدة شؤون المستثمرين لتوفير أكبر قدر من المعلومات بشأن المستثمرين الحاليين والمحتملين مستقبلاً وتكون هذه الوحدة مسؤولة عن إقامة وتوفير البيانات والمعلومات والتقارير اللازمة للمستثمرين حيث تتمتع وحدة شؤون المستثمرين بالاستقلالية المناسبة التي تساعدها على توفير البيانات والتقارير بالوقت المناسب وبشكل دقيق.

الإفصاح من خلال أنظمة تقنية المعلومات

تسعي شركتنا جاهدة من خلال تطوير بوابتها الإلكترونية بأن تعرض وتفصح عن كافة المعلومات والبيانات وتقوم باستغلال وسائل تقنية المعلومات بالتواصل مع عموم الجمهور.

القاعدة الثامنة: إحترام حقوق المساهمين

حماية حقوق المساهمين

للمساهمين حق المراجعة والمشاركة في القرارات المتعلقة التي قد تؤثر على مستقبل الشركة أو أنشطتها حيث تقوم الشركة بتوفير كافة المعلومات اللازمة للمساهمين في الوقت المناسب وبالطرق المناسبة من خلال الاعلان بالصحف أو عن طريق الموقع الرسمي للشركة بما يسمح لهم بممارسة جميع حقوقهم على أكمل وجه.

سجل المساهمين

قامت الشركة بإنشاء سجل للمساهمين أودع لدى (الشركة الكويتية للمقاصة) يتم من خلاله متابعة البيانات الخاصة بالمساهمين وملكياتهم بإستمرار من خلال المتابعة المستمرة في تغيير الملكيات وما ينشأ عنها.

تشجيع المساهمين بالحضور لإجتماعات الجمعيات العمومية للتصويت

تحرص إدارة الشركة بأن تنشر بوقت كافي عن موعد الجمعيات وتدعو من خلال وسائل الاعلان كافة المساهمين بالحضور للإجتماعات والتصويت وتعلن على فترات كافية بوسائل إعلان أخري تذكير للمساهمين للحضور للإجتماعات.

القاعدة التاسعة: إدراك دور أصحاب المصالح

أصحاب المصالح لهم دور هام ومؤثر في إنجاح شركتنا. ويدرك مجلس الادارة أن النجاح النهائي اللامحدود هو نتيجة للجهود المشتركة للعديد من الاطراف بما في ذلك العملاء والموظفين.
إن إجراءات الشركة والسياسات المعتمدة والممارسات تؤكد على أهمية إحترام حقوق أصحاب المصالح وفقاً للقوانين ذات الصلة واللوائح والانظمة

القاعدة العاشرة: تعزيز وتحسين الأداء

إعتمد مجلس الادارة سياسة تقييم أداء مجلس الادارة ككل وأداء مجلس الادارة والادارة التنفيذية للعام 2016. كما حدد المجلس سياسة تقييم الاداء لكل عضو مجلس إدارة والادارة التنفيذية من خلال مؤشرات تقييم الاداء (KPIs) حيث تم إتمام تقييم أداء مجلس الادارة والادارة التنفيذية خلال عام 2016.
يقوم مجلس الادارة بجهود لخلق القيم المؤسسية (value creation) لدي العاملين بالشركة من خلال تحقيق الاهداف الاستراتيجية وتحسين معدلات الاداء.

1- تقوم الادارة التنفيذية بعقد إجتماعات دورية مع كافة العاملين والمدراء ورؤساء الاقسام بالشركة للوقوف علي طرح أفكار جديدة ولتشجيع كافة الموظفين بالتواصل مع الادارة التنفيذية ومجلس الادارة.
2- تقوم إدارة الموارد البشرية وضع خطة سنوية لتدريب كافة الموظفين بشكل سنوي وذلك لتهيأتهم للمناصب التنفيذية والقيادية مستقبلاً.
3- بالاضافة الي برامج التدريب الفنية والتي تختارها الادارات لموظفيها.

القاعدة الحادية عشر: المسؤولية المجتمعية

التنمية المستدامة والمسؤولية المجتمعية

انطلاقاً من مسؤوليتنا تجاه المجتمع والتزامنا المستمر بأداء الدور الأخلاقي وفق ما تقضي به القوانين والأعراف العامة والأهمية التي ينطوي عليها المفهوم الواسع لهذه المسؤولية والأثر الذي يمكن أن تتركه على المجتمع بأسره، تواصل شركة كويت بيلارز تركيز اهتمامها على التنمية المستدامة وتسعى أن يكون لها دور فعال في تنمية المجتمع وذلك من خلال مبادرات ومشاركات تسهم في مصلحة شرائح مختلفة في المجتمع.

إن قيام الشركة بدورها تجاه المسؤولية الاجتماعية يضمن إلى حد ما دعم جميع أفراد المجتمع لأهدافها ورسالتها التنموية والاعتراف بوجودها، علاوة على المساهمة في سدّ احتياجات المجتمع ومتطلباته الحياتية والمعيشية الضرورية، إضافةً إلى خلق فرص عمل جديدة من خلال المشاركة في مشاريع خيرية واجتماعية ذات طابع تنموي.

وتذهب المسؤولية الاجتماعية بالشركة إلى ما هو أبعد من العمل الخيري، إذ أنها تتناول كيفية إدارة الشركة للتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وكذلك علاقاتنا في جميع المجالات الرئيسية المتعلقة بتلك التأثيرات.

وتتضمن خدماتنا تجاه المجتمع:

ثروتنا البشرية

يعتبر العنصر البشري من أهم الموارد التي تملكها الشركة، لذلك فمن المهم أن يتم الحفاظ على كل المسؤولية الاجتماعية تجاهه وتطويرها وتطبيقها بما يحقق علاقة قوية بين الشركة والعاملين فيها، ومن الممارسات الاجتماعية التي تتبناها الشركة في هذا الإطار:

- إتاحة فرصة لتشغيل الشباب المتخرجين والعمل على رفع قدراتهم ومساهمتهم في المجتمع.
- دعم الكوادر الوطنية.
- منح مكافآت وحوافز الأفراد العاملين وفق مبدأ كفاءة وجدارة الموظفين.
- العمل على رفع الروح المعنوية للعاملين وبث روح التعاون والدافع والحافز بينهم.
- التدريب والتطوير، فقد أطلقت الشركة العديد من الدورات والبرامج التدريبية الرامية إلى تنمية مهارات موظفيها وتوسيع مداركهم.
- السلامة ونمط الحياة السليم.
- ارتباط الموظفين بالعمل.
- التنوع فى الاعمال.
- النزاهة والشفافية فى الاعمال.
- التوظيف والاحتفاظ بالموظفين.
- التزام الشركة بتطبيق القوانين والتعليمات الخاصة بالعمل وتنفيذها بعدالة على الأفراد الموظفين.

المبادرات الاجتماعية

حرصاً من إدارة الشركة على المسئولية الاجتماعية، والمساهمة في مبادرات إنسانية تصب في مصلحة فئات تحتاج للدعم والرعاية، قامت شركة كويت بيلارز للاستثمار المالي، للسنة الثالثة على التوالي، بدعم الجمعية الكويتية لمتلازمة داون والمساهمة في يوم الداون العالمي. وهي إحدى جمعيات النفع العام المشهرة من قبل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل والتي تعنى بذوي الإعاقة الذهنية، خاصة فئة متلازمة داون، ومن أهدافها رعاية هذه الفئة من الجنسين ومن كل الفئات العمرية لتأهيلهم وتنمية قدراتهم الذهنية وكذلك مهاراتهم الفردية والجماعية من خلال تقديم الانشطة التربوية التعليمية والتأهيلية لهم ليكونوا عناصر فعالة في المجتمع الذي يعيشون فيه.

دعم الكوادر الوطنية

شكل الاهتمام بالتنمية البشرية وبشكل خاص بالكوادر الوطنية أحد أهم ركائز المسؤولية الاجتماعية لشركة كويت بيلارز. فخلال عام 2016، تم تسجيل بعض الموظفين لحضور دورات من تنظيم اتحاد الشركات الاستثمارية وكذلك حضور برامج تدريبية وندوات وذلك سعياً منها لزيادة خبراتهم العملية ليرتقوا بالمستوى المهني المتقدم مما يساهم في النهوض بالاقتصاد الوطني.

السياسات الداخلية

تسعى شركة كويت بيلارز بأن تكون المسؤولية الاجتماعية للشركات مدمجة في عمليات الشركة اليومية. فتسعى للتنسيق والتواصل بين الشركة وجميع وحداتها الوظيفية حيث يتم ترجمة الالتزام تجاه المسؤولية الاجتماعية إلى أهداف محددة ومضمنة في سياسات وإجراءات الشركات.

تأكيد المدقق الخارجي حول كفاية أنظمة الضبط والرقابية الداخلية (ICR)

تعاقدت كويت بيلارز مع مكتب تدقيق خارجي (مستقل بخلاف المدقق الخارجي للشركة) للتأكد من مدى سلامة السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية بالشركة.
والذي أفاد بسلامة أنظمة الضبط والرقابية الداخلية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016. وفيما يلي شهادة مكتب التدقيق الخارجي حول مراجعة نظم الرقابة الداخلية:

مكتب الواحة لتدقيق الحسابات
Al-Waha Auditing Office
علي عويد رخيص محاسب قانوني فئة (أ٧٢)

NEXIA INTERNATIONAL

اشارة رقم : 57 / 2017
التاريخ : 2017/3/26

السادة/ أعضاء مجلس الإدارة المحترمين
شركة كويت بيلارز للاستثمار المالي
شركة مساهمة كويتية مقفلة
دولة الكويت

تقرير تقييم ومراجعة نظم الرقابة الداخلية (ICR)
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016

لقد قمنا بتقييم ومراجعة نظم الرقابة الداخلية لشركة كويت بيلارز للاستثمار المالي – ش.م.ك. (مقفلة) للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 ، وقد غطى الفحص البيئة الرقابية العامة للشركة والمطابقة والالتزام بقواعد حوكمة الشركات الصادر من هيئة اسواق المال . ونظراً لجوانب القصور التي تكمن في أي نظام رقابة داخلية ، فقد تقع اخطاء أو مخالفات قد لا يتم اكتشافها او تعقبها. كذلك فان صعوبة تقييم هذه الانظمة لفترات مستقبلية يخضع لمخاطر نظراً لأن معلومات الإدارة وإجراءات الرقابة قد تصبح غير كافية بسبب تغيرات في الظروف او نتيجة تدني درجة الإلتزام بتلك الاجراءات.

تتضمن إجراءات التدقيق الاستفسار من العميل وإختبار على اساس العينة للأدلة والمستندات التي تؤيد انظمة الرقابة الداخلية الموضوعة والمطبقة من قبل الإدارة والمطابقة والالتزام بقواعد حوكمة الشركات.

بناء على فحصنا لأنظمة الرقابة الداخلية لشركة كويت بيلارز للاستثمار المالي – ش.م.ك. (مقفلة) ، نرى أن أنظمة الرقابة الداخلية الأساسية والمطابقة والالتزام بقواعد حوكمة الشركات بالشركة قد تم تطبيقها وفقاً لقواعد هيئة أسواق المال والسياسات والإجراءات الخاصة بالشركة والمعتمدة من مجلس الإدارة ، باستثناء الأمور التي تم توضيحها في هذا التقرير.

د. علي عويد رخيص
مراقب حسابات –72أ
عضو فى نكسيا الدولية (إنجلترا)
مكتب الواحة لتدقيق الحسابات

Public Accountant, Experts, Arbitrator, Liquidator, Receivers
Nexia International Representative in Kuwait - A world wide Network
Independent Accounting firm

محاسبون قانو نيون وخبراء ومحكمين و مصفي وحارس قضائي
عضو في نكسيا انترناشونال – إنجلترا

Kuwait -Sharq -Ahmad Al Jabir Street -Hyla Building - 2nd floor
الكويت - شرق - شارع احمد الجابر- عمارة هيلا - مقابل الجهاز المركزي للمعلومات - الدور الثاني
Tel : (965) 22423415/7 - 22424919 - Fax : (+965) 22422026 - Mob.: 99021289 - P.O.Box : 27387 Safat 13134 Kuwait
Website : www.alwahauditing.com - Email: info@alwahauditing.com - admin@alwahauditing.com

تأكيد مجلس الإدارة حول كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية (Internal Audit)

يؤكد مجلس إدارة كويت بيلارز أن أنظمة الرقابة الداخلية في الشركة يتم التحقق وبشكل مستمر من كفاءتها وفاعليتها وأنها تتسم بالشمولية ويتم مراقبتها ومراجعتها في الوقت المناسب وذلك في إطار وجود هيكل تنظيمي يتسم بالشفافية والوضوح وبيان حدود المسؤولية والمسائلة ويتم مراقبة تنفيذ السياسات والإجراءات المعتمدة من خلال عمل إدارة التدقيق الداخلي التي تقوم بمراجعة الضوابط الداخلية والواجبات والمسؤوليات بالإضافة الي الاستخدام الصحيح للصلاحيات الممنوحة. مع التأكيد على التركيز على التدقيق على أساس المخاطر.
وتشرف لجنة التدقيق المنبثقة من مجلس الادارة على أعمال التدقيق وأيضاً يتحقق مجلس الادارة من كفاية وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية من خلال أعمال التدقيق كافة عن طريق مراجعة مستقلة من قبل أعمال التدقيق ومن ثم إرسال هذه التقارير الي مجلس الإدارة.

تقرير لجنة التدقيق
عن الحسابات والسجلات الاخري وأنظمة الرقابة الداخلي

لقد قمنا بالتدقيق و بفحص الحسابات وأنظمة الرقابة الداخلية لشركة كويت بيلارز للإستثمار المالي ش.م.ك مقفلة والتي توفرت خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 وقد غطي الفحص الذي قمنا به علي ما يلي:

1- حوكمة الشركات
2- إدارة الاصول (الاستثمار المحلي والاقليمي – الاستثمار الدولي – التطوير والملكيات الخاصة)
3- إدارة تقنية المعلومات – مكافحة غسل الاموال.
4- إدارة الموارد البشرية والشؤون الإدارية – مكافحة غسل الاموال.
5- الإدارة المالية والحسابات – مكافحة غسل الاموال.
6- إدارة الإلتزام الرقابي – المخاطر – مكافحة غسل الاموال.

لقد قمنا بإجراءات الفحص والتدقيق للتأكد من إتباع شركة كويت بيلارز للمتطلبات الرقابية الصادرة عن هيئة اسواق المال والارشادات العامة الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية. هذا ونود أن نشير الي مسئوليتنا كأعضاء بلجنة التدقيق وأعضاء مجلس الإدارة تتضمن تصميم وتطبيق والإحتفاظ بإجراءات تدقيق وبأنظمة رقابة داخلية. أخذين في الإعتبار تناسب تكلفة عناصر هذه الأنظمة مع المنافع المتوقعة من تطبيقيها. وأن الهدف من هذا التقرير هو تقديم تأكيدات معقولة عن مدي كفاية إجراءات التدقيق والنظم المتبعة وإجراءات إدارة المخاطر وإجراءات الإلتزام لحماية موجودات وأصول الشركة التي قد تنتج عن تصرفات أو إستخدامات غير مسئولة وأن المخاطر يتم رصدها وتقيمها وأن العمليات يتم تنفيذها وفقاً لإجراءات التفويض المتبعة ويتم تسجيلها على نحو صحيح.

مع الأخذ في الإعتبار أنه قد يترتب على جوانب القصور في أنظمة التدقيق والرقابة الداخلية أن حدوث أخطاء قد يتأخر أو لا يتم الكشف عنها أو تعقبها وكذلك صعوبة تقييم كفاية إجراءات التدقيق وأنظمة الرقابة لفترات مستقبلية نظرا لأن معلومات الإدارة وإجراءات التدقيق والرقابة قد تصبح غير كافية بسبب التغيرات في الظروف أو نتيجة تدني مستوي الإلتزام بتلك الإجراءات والأنظمة.

لقد تم تنظيم التقرير حسب الإدارات ، فلكل إدارة تم تحديد المهام الرئيسية والهيكل التنظيمي وطبيعة وحجم المعاملات والمخاطر الرئيسية التي قد تواجهها أخذين بالإعتبار نطاق عمل ونشاط الإدارة وإجراءات الرقابة الرئيسية التي تعتمد عليها الإدارة لتقليل هذه المخاطر بالإظافة الي جوانب الرقابة التي تحتاج الي تشديد الظوابط.

برأينا – أخذين في الاعتبار – طبيعة وحجم العمليات خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016، فإن السجلات المحاسبية والسجلات الاخري وإجراءات التدقيق وأنظمة الرقابة الداخلية و مستوي أداء المخاطر وإجراءات الإلتزام التي قمنا بمراجعتها وفحصها ، قد تم وضعها والإحتفاظ بها وفقاً لمتطلبات هيئة أسواق المال بشأن إجراءات التدقيق و أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وإجراءات الإلتزام بإستثناء الامور التي تم توضيحها في الاجزاء المتعلقة بها بهذا التقرير.

رئيس لجنة التدقيق

البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات المستقل

للسنة المنتهية
في **31** ديسمبر **2016**

المحتويات	الصفحة
تقرير مراقب الحسابات المستقل	42
بيان المركز المالي المجمع	44
بيان الدخل المجمع	45
بيان الدخل الشامل المجمع	46
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع	47
بيان التدفقات النقدية المجمع	48
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة	49

Deloitte.

ديلويت وتوش
الـوزان وشـركـاه

شارع أحمد الجابر، الشرق
مجمع دار العوضي - الدور السابع والتاسع
ص.ب : 20174 الصفاة 13062
الكويـت

هاتف : 2243 8060 - 2240 8844 965+
فاكس : 2245 2080 - 2240 8855 965+
www.deloitte.com

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين
كويت بيلارز للإستثمار المالي – شركة مساهمة كويتية مقفلة
(سابقاً - شركة إستراتيجيا للاستثمار - ش.م.ك.ع)
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي
لقد دققنا البيانات المالية المجمعة المرفقة لشركة كويت بيلارز للإستثمار المالي – شركة مساهمة كويتية مقفلة (سابقاً - شركة إستراتيجيا للاستثمار - ش.م.ك.ع)"الشركة الأم" وشركاتها التابعة (يشار إليهما معاً بـ "المجموعة") والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2016 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات المتعلقة بالبيانات المالية المجمعة، والتي تتضمن ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا أن البيانات المالية المجمعة المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2016 وعن أدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسئولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بشكل أكثر تفصيلاً في فقرة "مسئوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة" والواردة ضمن تقريرنا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية الصادر عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين، كما التزمنا بمسئولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذا الميثاق. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

مسئوليات الإدارة والمسئولين عن الحوكمة عن البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي المسئولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وعن وضع نظم الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تتحمل الإدارة مسئولية تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسئولين عن الحوكمة مسئولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسئوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع أن تؤثر بشكل فردي أو مجمّع على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

Deloitte.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين (تتمة)
كويت بيلارز للإستثمار المالي – شركة مساهمة كويتية مقفلة
(سابقاً - شركة إستراتيجيا للاستثمار - ش.م.ك.ع)
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

مسئوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس أحكاماً مهنية ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تتناول تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساسًا لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش تفوق تلك الناتجة عن الخطأ؛ حيث أن الغش قد يشمل التواطؤ أو التزوير أو الإهمال أو الحذف المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- تفهم أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى المجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
- استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي وتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة المجموعة على مزاولة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية، وذلك بناءً على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها. وفي حال استنتاجنا وجود عدم تأكد مادي، يتوجب علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية المجمعة، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقريرنا. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن مزاولة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل وهيكل ومحتويات البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو الأعمال داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. إن مسئوليتنا هي إبداء التوجيهات والإشراف على وتنفيذ عملية التدقيق للمجموعة. نتحمل المسئولية كاملةً عن رأي التدقيق.

نقوم بالتواصل مع المسئولين عن الحوكمة، على سبيل المثال لا الحصر، فيما يتعلق بالنطاق المخطط لعملية التدقيق وتوقيتها ونتائجها الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أنظمة الرقابة الداخلية والتي قد يتم تحديدها خلال عملية التدقيق.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

برأينا كذلك، أن الشركة الأم تمسك حسابات منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة الشركة الأم فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، وأننا قد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا، وأن البيانات المالية المجمعة تتضمن كل ما نص قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم وتعديلاتهما اللاحقة، على وجوب إثباته فيها، وأن الجرد قد أجري وفقاً للأصول المرعية، وأنه في حدود المعلومات التي توفرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية، أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم وتعديلاتهما اللاحقة، على وجه يؤثر مادياً في نشاط المجموعة أو في مركزها المالي المجمع.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به أو لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 في شأن هيئة أسواق المال والتعليمات ذات العلاقة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 على وجه يؤثر مادياً في نشاط المجموعة أو مركزها المالي المجمع.

بدر عبد الله الوزان
سجل مراجعي الحسابات رقم 62 فئة أ
ديلويت وتوش - الوزان وشركاه
الكويت في 29 مارس 2017

بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2016

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2016	2015
الموجودات			
النقد والنقد المعادل	5	1,224,420	654,328
ودائع لأجل		-	6,500,000
استثمارات متاحة للبيع	6	3,492,202	3,796,975
إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	7	1,650,000	-
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	8	247,608	142,350
استثمار في شركة زميلة ومشروع مشترك	9	19,480,077	19,627,895
استثمارات عقارية	10	1,625,131	1,595,027
مدينو تمويل	11	5,506,753	1,088,936
موجودات أخرى		10,177	12,972
مجموع الموجودات		33,236,368	33,418,483
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	12	609,502	518,183
حقوق الملكية			
رأس المال	13.1	30,000,000	30,000,000
علاوة إصدار		697,235	697,235
احتياطي إجباري	13.2	357,484	264,500
احتياطي إختياري	13.3	35,747	26,449
احتياطي ترجمة بيانات مالية بعملة أجنبية		9,318	12,483
احتياطي التغير في القيمة العادلة		74,129	286,791
حصة المجموعة في إحتياطيات شركة زميلة		(850,512)	(145,744)
أسهم خزينة	14	(282,682)	-
أرباح مرحلة		2,586,147	1,758,586
إجمالي حقوق الملكية		32,626,866	32,900,300
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		33,236,368	33,418,483

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة

غازي أحمد العصيمي
رئيس مجلـس الإدارة

مشعل ناصر حبيب
نائب رئيس مجلـس الإدارة والرئيس التنفيذي

بيان الدخل المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2016	2015
الإيرادات			
أتعاب إدارة		179,832	296,801
دخل/ (خسائر) استثمارات	15	235,938	(171,000)
حصة المجموعة في نتائج أعمال شركة زميلة	9	1,091,573	152,913
إيرادات فوائد		245,319	132,112
إيرادات تأجير		72,825	70,770
إيرادات أخرى		154,232	138,391
		1,979,719	619,987
المصروفات			
تكاليف موظفين		655,925	647,063
مصروفات عمومية وإدارية		353,758	393,068
استهلاكات		40,193	39,533
		1,049,876	1,079,664
صافي ربح/ (خسارة) السنة		929,843	(459,677)
ربحية/ (خسارة) السهم (فلس)	16	3.11	(1.53)

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة

بيان الدخل الشامل المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	2016	2015
صافي ربح/ (خسارة) السنة	929,843	(459,677)
بنود الدخل الشامل الأخرى		
بنود يمكن إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل المجمع:		
التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع	(219,255)	(270,724)
المحول إلى بيان الدخل من بيع استثمارات متاحة للبيع	(7,957)	(4,184)
الانخفاض في قيمة إستثمارات متاحة للبيع	14,550	398,627
فروق ترجمة بيانات مالية بعملة أجنبية	(3,165)	(8,704)
حصة المجموعة في احتياطيات شركة زميلة	(704,768)	(600,421)
إجمالي بنود الخسارة الشاملة الأخرى	(920,595)	(485,406)
إجمالي الدخل/ (الخسارة) الشاملة للسنة	9,248	(945,083)

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	رأس المال	علاوة إصدار	احتياطي إجباري	احتياطي إختياري	احتياطي ترجمة بيانات مالية بعملة أجنبية	احتياطي التغير في القيمة العادلة	حصة المجموعة في احتياطيات شركة زميلة	أسهم خزينه	ارباح مرحلة	المجموع
الرصيد كما في 1 يناير 2015	**30,000,000**	**697,235**	**264,500**	**26,449**	**21,187**	**163,072**	**454,677**	-	**2,218,263**	**33,845,383**
صافي خسارة السنة	-	-	-	-	-	-	-	-	(459,677)	(459,677)
بنود (الخسارة)/ الدخل الشامل الأخرى	-	-	-	-	(8,704)	123,719	(600,421)	-	-	(485,406)
إجمالي (الخسارة)/ الدخل الشامل	-	-	-	-	(8,704)	123,719	(600,421)	-	(459,677)	(945,083)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2015	**30,000,000**	**697,235**	**264,500**	**26,449**	**12,483**	286,791	(145,744)	-	1,758,586	32,900,300
الرصيد كما في 1 يناير 2016	**30,000,000**	**697,235**	**264,500**	**26,449**	**12,483**	**286,791**	**(145,744)**		**1,758,586**	**32,900,300**
صافي ربح السنة	-	-	-	-	-	-	-	-	929,843	929,843
بنود الخسارة الشاملة الأخرى	-	-	-	-	(3,165)	(212,662)	(704,768)	-	-	(920,595)
إجمالي (الخسارة)/ الدخل الشامل	-	-	-	-	(3,165)	(212,662)	(704,768)	-	929,843	9,248
شراء أسهم خزينة	-	-	-	-	-	-	-	(282,682)	-	(282,682)
المحول إلى الأحتياطيات	-	-	92,984	9,298	-	-	-	-	(102,282)	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2016	**30,000,000**	**697,235**	**357,484**	**35,747**	**9,318**	**74,129**	**(850,512)**	**(282,682)**	**2,586,147**	**32,626,866**

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة

بيان التدفقات النقدية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2016	2015
التدفقات النقدية من أنشطة العمليات			
صافي ربح/ (خسارة) السنة		929,843	(459,677)
تسويات :			
استهلاكات		40,193	39,533
(دخل)/ خسائر استثمارات		(235,938)	171,000
حصة المجموعة في نتائج أعمال شركة زميلة		(1,091,573)	(152,913)
إيرادات فوائد		(245,319)	(132,112)
إيرادات أخرى		(169,014)	-
مخصص مكون خلال السنة		43,718	15,315
خسائر العمليات قبل التغير في رأس المال العامل		(728,090)	(518,854)
مدينون وأرصدة مدينة أخرى		63,756	3,483
مدينو تمويل		(4,461,535)	(1,104,251)
دائنون وأرصدة دائنة أخرى		79,040	25,025
صافي النقد المستخدم في أنشطة العمليات		(5,046,829)	(1,594,597)
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
ودائع لأجل		6,500,000	(6,500,000)
المدفوع لشراء استثمارات متاحة للبيع		(24,402)	(381,692)
المحصل من بيع استثمارات متاحة للبيع		117,959	285,226
شراء إستثمارات متحفظ بها حتى الاستحقاق		(1,650,000)	-
المدفوع لشراء حصص إضافية في شركة زميلة		(28,883)	(326,877)
توزيعات مستلمة من شركة زميلة		563,505	659,557
المدفوع لشراء استثمارات عقارية		(50,737)	(494,222)
شراء أسهم خزينة		(282,682)	-
المدفوع لشراء ممتلكات ومعدات		(7,650)	(2,066)
توزيعات أرباح مستلمة		234,492	201,941
فوائد دائنة مستلمة		245,319	101,801
صافي النقد الناتج من/ (المستخدم في) أنشطة الاستثمار		5,616,921	(6,456,332)
صافي الزيادة/ (النقص) في النقد والنقد المعادل		570,092	(8,050,929)
النقد والنقد المعادل في بداية السنة		654,328	8,705,257
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة	5	1,224,420	654,328

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة

1. التأسيس والنشاط

أن شركة كويت بيلارز للإستثمار المالي – شركة مساهمة كويتية مقفلة (سابقاً - شركة إستراتيجيا للأستثمار – مساهمة كويتية عامة) (الشركة الأم) هي شركة مساهمة كويتية تأسست بالكويت في 1998 وهي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال. تم إدراج الشركة الأم في سوق الكويت للأوراق المالية في 3 ديسمبر 2008. بناءً على الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة في 8 يوليو 2015، وافق المساهمين على توصية مجلس الإدارة بالانسحاب الاختياري من سوق الكويت للأوراق المالية ابتداءً من 1 مارس 2016. وقد حصلت الشركة على موافقة هيئة أسواق المال على طلب الانسحاب في 31 أغسطس 2015.

لقد وافق المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية المنعقد بتاريخ 4 أكتوبر 2016 على تغيير اسم الشركة الى "كويت بيلارز للاستثمار المالي (ش.م.ك.م)». وقد تم التأشير بذلك في السجل التجاري بتاريخ 24 أكتوبر 2016.

الأغراض التي أسست من أجلها الشركة الأم هي القيام بما يلي:

عمليات الاستثمار المالي في جميع القطاعات الاقتصادية وبكل الوسائل القانونية التي تراها مناسبة لتحقيق أغراضها داخل الكويت وخارجها لحسابها أو لحساب الغير ويتضمن ذلك:

- القيام بعمليات بيع وشراء الأوراق المالية لحساب الشركة وحساب الغير بما لا يتعارض مع أحكام القانون.
- الإقراض والاقتراض وإصدار السندات طبقاً لأحكام القانون وتمويل عمليات التجارة الخارجية.
- القيام بأعمال الوساطة المالية وإدارة الاستثمار لحساب الغير.
- تقديم وإعداد الدراسات والاستشارات الفنية والاقتصادية والتقييمية ودراسة المشاريع المتعلقة بالاستثمار وإعداد الدراسات اللازمة لتلك المؤسسات والشركات (على أن تتوافر الشروط اللازمة في من يزاول هذا النشاط).
- تأسيس أو الاشتراك في تأسيس الشركات على اختلاف أنواعها وأغراضها وجنسياتها والتعامل في بيع وشراء أسهم هذه الشركات وما تصدره من سندات وحقوق مالية.
- إدارة المحافظ المالية والعقارية لحساب الشركة وللغير واستثمار وتنمية أموال عملائها بتوظيفها في جميع أوجه الاستثمار محلياً أو عالمياً.
- الاستثمار في القطاعات العقارية والصناعية والزراعية وغيرها من القطاعات الاقتصادية وذلك مباشرة أو من خلال المساهمة في تأسيس الشركات المتخصصة أو شراء أسهم أو سندات هذه الشركات في مختلف القطاعات.
- إنشاء وإدارة وتسويق الصناديق الاستثمارية بكافة أنواعها طبقاً للقانون.
- القيام بالأعمال الخاصة بوظائف مديري الإصدار للسندات التي تصدرها الشركات والهيئات ووظائف أمناء الاستثمار.
- التعامل والمتاجرة في سوق القطع الأجنبي وسوق المعادن الثمينة داخل الكويت وخارجها وذلك لحساب الشركة فقط.
- القيام بكافة الخدمات التي تساعد على تطوير وتدعيم قدرة السوق المالية والنقدية في الكويت وذلك كله في حدود القانون وما يصدر عن بنك الكويت المركزي من إجراءات أو تعليمات وذلك من خلال طرح أدوات تداول مالية جديدة أو تقديم خدمات استشارية لإدارة سوق الكويت للأوراق المالية وغيرها من هذه الخدمات.
- مزاولة نشاط مراقب استثمار.

ويجوز للشركة ان تكون لها مصلحة او تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاول اعمالا شبيهة بأعمالها او التي قد تعاونها على تحقيق اغراضها في الكويت او في الخارج ولها ان تشتري هذه الهيئات او ان تلحقها بها.

يقع مكتب الشركة الأم المسجل في برج النصار، شارع فهد السالم، ص.ب 1346، الكويت.

إن هذه البيانات المالية المجمعة، تتضمن البيانات المالية للشركة الأم وشركاتها التابعة المملوكة بالكامل والمبينة أدناه، ويشار إليهم مجتمعين "بالمجموعة".

إسم الشركة	بلد التأسيس	النشاط
إستراتيجيا انفستورز إنك	الولايات المتحدة	مدير ومستشار استثمار
ماركي فند مانجمند ليمتد	المملكة المتحدة	مدير استثمار وخدمات استشارية
إستراتيجيا انفستورز سيرفسز ليمتد	انتيجوا وبرمودا	مدير ومستشار استثمار لصناديق عقارية
إستراتيجيا برايفت إيكوتي ليمتد	جزر كايمان	استثمار

لأغراض التجميع، تم الإعتماد على المعلومات المالية المعدة بواسطة إدارات الشركات التابعة. بلغت إجمالي موجودات الشركات التابعة 1,718,645 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2016 (1,761,749 دينار كويتي – 31 ديسمبر 2015)، كما بلغت خسائرها 34,898 دينار كويتي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 (46,789 دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015).

بتاريخ 1 فبراير 2016، تم نشر قانون الشركات الجديد رقم 1 لسنة 2016 في الجريدة الرسمية. إن القانون الجديد واجب التطبيق اعتباراً من 26 نوفمبر 2012. بموجب القانون الجديد، تم إلغاء قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 وتعديلاته. بتاريخ 12 يوليو 2016 صدرت اللائحة التنفيذية للقانون رقم 1 لسنة 2016 وتم نشرها في جريدة الكويت اليوم بتاريخ 17 يوليو 2016 والتي بموجبها تم إلغاء اللائحة التنفيذية

لقانون الشركات رقم 25 لسنة 2012. وعلى الشركات أن توفق أوضاعها طبقاً لأحكام القانون خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بأحكام اللائحة التنفيذية.

تم إعتماد البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 من قبل مساهمي الشركة الأم في 30 مايو 2016 وتم اعتماد عدم توزيع أرباح.

تم الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس إدارة الشركة الأم بتاريخ 16 مارس 2017. إن للجمعية العامة للمساهمين صلاحية تعديل تلك البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

2. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة

2.1 أسس الإعداد

تم إعداد هذه البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) المطبقة في دولة الكويت على المؤسسات المالية التي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال. تم إعداد هذه البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا بعض الأدوات المالية حيث يتم إعادة قياسها بالقيمة العادلة كما هو موضح في السياسات المحاسبية أدناه.

2.2 تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

2.2.1 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة المطبقة بدون تأثير جوهري على البيانات المالية

تم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية في هذه البيانات المالية المجمعة، وهي المعايير التي أصبحت واجبة التطبيق للفترات السنوية التي تبدأ اعتبارا من 1 يناير 2016 أو بعد ذلك التاريخ. وعلى الرغم من أنه لم يكن لتطبيق هذه المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة أي أثر مادي على المبالغ المفصح عنها للسنة الحالية أو السنوات السابقة، إلا أنها قد تؤثر على محاسبة المعاملات أو الترتيبات التعاقدية المستقبلية.

- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 عرض البيانات المالية المتعلقة بمبادرة الإفصاح.
- تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 11 الترتيبات التعاقدية المشتركة المتعلقة بالمعالجة المحاسبية للاستحواذ على الحصص في العمليات المشتركة.
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 16 الممتلكات، الآلات والمعدات ومعيار المحاسبة الدولي رقم 38 الموجودات غير الملموسة، وذلك بشأن إيضاح طرق الاستهلاك والإطفاء المقبولة.
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 16 الممتلكات، الآلات والمعدات ومعيار المحاسبة الدولي رقم 41 الزراعة: النباتات في مرحلة الإثمار.
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 27 البيانات المالية المنفصلة والمتعلقة بالمعالجة المحاسبية للاستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة والشركات الزميلة لتكون المحاسبة عنها اختياريا باستخدام طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية المنفصلة.
- تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 البيانات المالية المجمعة، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 12 الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى، ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28 الاستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة، وذلك فيما يتعلق بتطبيق استثناء التجميع على المنشآت الاستثمارية.
- التحسينات السنوية على دورة المعايير الدولية للتقارير المالية 2012 – 2014 والتي تشمل تعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية 5، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7، ومعيار المحاسبة الدولي رقم 19 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 34.

2.2.2 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الصادرة ولكنها ليست واجبة التطبيق بعد

لم تقم المجموعة بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية التي تم إصدارها ولكنها ليست واجبة التطبيق بعد:

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

- التحسينات السنوية على دورة المعايير الدولية للتقارير المالية 2014 – 2016 بتعديل المعيارين الدوليين للتقارير المالية رقمي 1 و12 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28. يسري العمل بالتعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 1 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28 للفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2018 أو بعدها، بينما يسري العمل بالتعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 12 للفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2017 أو بعدها.
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 7 بيان التدفقات النقدية لتوفير الإفصاحات التي تمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم التغيرات في المطلوبات الناتجة عن أنشطة التمويل. يسري العمل بهذه التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2017 أو بعدها.
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 40 الاستثمارات العقارية: ترتبط تلك التعديلات بتعديل نص الفقرة رقم 57 لتنص على أن تقوم المنشاة بتحويل أي عقار إلى استثمار عقاري أو من استثمار عقاري فقط عند وجود دليل على التغير في استخدامه. ويقع التغير في استخدام العقار في حال استوفى العقار أو لم يستوف تعريف معنى الاستثمار العقاري. لا يعتبر تغيير الإدارة نيتها لاستخدام العقار في حد ذاته دليلًا على تغير استخدامه. وقد تم تعديل الفقرة لتنص على أن قائمة الأمثلة التي تضمنتها هي قائمة غير شاملة. يسري العمل بهذه التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2018 أو بعدها.
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 الأدوات المالية (النسخ المعدلة في 2009 و2010 و2013 و2014)
- تم إصدار النسخة النهائية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 والتي تشمل متطلبات محاسبة الأدوات المالية، والتي تحل محل معيار

المحاسبة الدولي رقم 39 الأدوات المالية: الاعتراف والقياس. يتضمن المعيار متطلبات للأمور التالية:

* **التصنيف والقياس:** يتم تصنيف الموجودات المالية بالرجوع إلى نموذج الأعمال والذي من خلاله تم الاحتفاظ بها وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية. تقدم نسخة 2014 من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 فئة «القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر» لبعض أدوات الدين. يتم تصنيف المطلوبات المالية بطريقة مماثلة ضمن معيار المحاسبة الدولي رقم 39، ولكن هناك اختلافات في متطلبات تطبيق قياس مخاطر الائتمان الخاصة بالمنشأة نفسها.
* **انخفاض القيمة:** تقدم نسخة 2014 من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 نموذج «خسارة الائتمان المتوقعة» لقياس انخفاض قيمة الموجودات المالية، لذلك لم يعد ضرورياً وقوع حدث ائتماني قبل الاعتراف بخسارة الائتمان.
* **محاسبة التحوط:** يقدم نموذج محاسبة تحوط جديد، تم تصميمه ليكون متماشياً بشكل أقرب مع أنشطة إدارة المخاطر لدى المنشآت عند التحوط للمخاطر المالية وغير المالية.
* **إلغاء الاعتراف:** تم استخدام نفس متطلبات إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم 39.

- المعيار الدولي للتقارير المالية 15 الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء

صدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 في مايو 2014، وهو واجب التطبيق على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018. أسس المعيار رقم 15 نموذج شامل واحد تستعين به المنشآت في المحاسبة عن الإيرادات الناتجة من العقود المبرمة مع العملاء. سوف يحل المعيار رقم 15 محل الإرشادات السارية بشأن الاعتراف بالإيرادات بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم 18 الإيرادات ورقم 11 عقود الإنشاءات وما يتصل بها من تفسيرات عندما يسري العمل به.

ويقوم المبدأ الأساسي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 على أنه يتعين على المنشأة الاعتراف بإيراداتها بطريقة تتماشى مع تحويل السلع أو الخدمات المتفق عليها للعملاء بقيمة تعكس المقابل الذي تتوقع المنشأة الحصول عليه لقاء تلك السلع أو الخدمات.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 عقود الإيجار

صدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 في يناير 2016 على أن يتم العمل به للفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2019 أو بعدها. حيث يتناول المعيار تفصيلات حول كيفية قيام المنشأة المعدة للتقارير وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية بالاعتراف بعقود الإيجار وقياسها وعرضها والإفصاح عنها. يقدم المعيار للمستأجر نموذج محاسبة واحد بحيث يتعين بموجبه على المستأجرين تسجيل موجودات ومطلوبات جميع عقود الإيجار الا إذا كانت مدة عقود الإيجار 12 شهراً أو أقل، أو كانت قيمة الأصل المعني غير هامة. وفي ظل هذا المعيار، يستمر المؤجرون في تصنيف عقود الإيجار كعقود إيجار تشغيلي أو تمويلي، مع بقاء منهج المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 بشأن محاسبة المؤجر دون تغيير إلى حد كبير عن سلفه معيار المحاسبة الدولي رقم 17.

- تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 البيانات المالية المجمعة، وعلى معيار المحاسبة الدولي رقم 28 الاستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة (2011)، وذلك بشأن معالجة بيع الموجودات أو مشاركتها بين المستثمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك. تم تأجيل تاريخ سريان هذه التعديلات لأجل غير مسمى.
- تتوقع الإدارة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة على البيانات المالية للمجموعة عند دخولها حيز النفاذ. كما تتوقع ألا يكون لتطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات أي أثر مادي على بياناتها المالية في فترة التطبيق الأولي لها، وذلك باستثناء المعايير الدولية للتقارير المالية 9 و15و 16.
- وقد ينتج عن تطبيق المعيارين الدوليين للتقارير المالية رقمي 15 و9 أثر مادي على المبالغ والإفصاحات الواردة ضمن البيانات المالية للشركة فيما يتعلق بالإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء والموجودات والمطلوبات المالية للشركة. وقد ينتج كذلك عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 أثر مادي على المبالغ والإفصاحات الواردة ضمن البيانات المالية للشركة فيما يتعلق بالإيجارات.

مع ذلك، فإنه ليس عملياً توافر تقدير معقول لأثر تطبيق هذه المعايير حتى تنفذ الشركة الأم استعراضا مفصلاً.

2.3 السياسات المحاسبية الهامة

2.3.1 أسس تجميع البيانات المالية

الشركات التابعة

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركة الأم والشركات (بما في ذلك الشركات ذات الأغراض الخاصة) التي تسيطرعليها الشركة الأم وشركاتها التابعة. يتم تحقق السيطرة عندما تكون الشركة (أ) مسيطرة على الجهة المستثمر بها (ب) التعرض أو الحق في العوائد المتغيرة نتيجة الشراكة مع الجهة المستثمر بها و(ج) القدرة على استخدام سلطتها على الجهة المستثمر بها للتأثير على العوائد.

تعيد المجموعة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر بها إذا كانت الحقائق والظروف تشير إلى وجود تغيرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة الواردة أعلاه.

يبدأ تجميع شركة تابعة عندما تسيطر المجموعة على الشركة التابعة ويتوقف التجميع عندما تفقد المجموعة السيطرة على الشركة التابعة. وبصفة خاصة، يتم إدراج الدخل والمصروفات الخاصة بالشركة التابعة المقتناة أو المباعة خلال السنة ضمن بيان الدخل المجمع أو الإيرادات الشاملة الأخرى اعتباراً من تاريخ سيطرة المجموعة على الشركة التابعة حتى تاريخ توقف تلك السيطرة.

يتم توزيع الربح أو الخسارة وكل بند من بنود الإيرادات الشاملة الأخرى على مالكي الشركة الأم والحصص غير المسيطرة. يُنسب مجموع

الدخل الشامل للشركات التابعة إلى مالكي الشركة الأم أو الحصص غير المسيطرة حتى وإن أدى إلى وجود رصيد عجز في الحصص غير المسيطرة.

وعند الضرورة يتم تعديل البيانات المالية للشركة التابعة لكي تتماشى سياساتها المحاسبية مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

يتم استبعاد جميع المعاملات والأرصدة والإيردات والمصروفات المتبادلة بين شركات المجموعة بالكامل عند التجميع.

يتم المحاسبة عن التغيرات في حصص ملكية المجموعة في الشركات التابعة التي لا ينتج عنها فقد السيطرة على الشركة التابعة كمعاملات ضمن حقوق الملكية. يتم تعديل القيم الدفترية لحقوق الجهات المسيطرة وغير المسيطرة لتعكس التغيرات في حصتها في الشركات التابعة. يتم إدراج الفرق بين القيمة التي تم تعديل حقوق الجهات غير المسيطرة بها والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المستلم في حقوق الملكية مباشرة وتكون متاحة لمساهمي الشركة الأم.

عندما تفقد المجموعة السيطرة على الشركة التابعة يتم إثبات الربح أوالخسارة الناتجة عن الاستبعاد في بيان الدخل ويتم احتساب الربح أو الخسارة بمقدار الفرق بين:

(أ) إجمالي القيمة العادلة للمقابل المستلم والقيمة العادلة للحصة المتبقية و

(ب) القيمة الدفترية للموجودات قبل الاستبعاد (متضمنة الشهرة)، والتزامات الشركة التابعة وكذلك حقوق الجهات غير المسيطرة.

تتم المحاسبة عن كافة المبالغ المعترف بها سابقاً في بيان الإيرادات الشاملة الأخرى فيما يتعلق بالشركة التابعة فيما إذا كانت المجموعة قد قامت باستبعاد الموجودات والمطلوبات ذات الصلة بالشركة التابعة بشكل مباشر. يتم اعتبار القيمة العادلة لأي استثمار متبقى في الشركة التابعة "سابقاً" في تاريخ فقدان السيطرة على أنها القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي لغرض المحاسبة اللاحقة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39، عند الاقتضاء، أو التكلفة عند الاعتراف المبدئي للاستثمار في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك.

اندماج الأعمال

يتم استخدام طريقة الإقتناء في المحاسبة عن عمليات دمج الأعمال. يتم قياس مبلغ الشراء المحول للإقتناء بالقيمة العادلة والتي يتم احتسابها بإجمالي القيمة العادلة للموجودات المحولة في تاريخ الإقتناء والمطلوبات المتكبدة من المجموعة للملاك السابقين للشركة المقتناة وكذلك أية حقوق ملكية مصدرة من المجموعة مقابل الإقتناء. يتم إثبات المصاريف المتعلقة بالإقتناء بصفة عامة في بيان الدخل المجمع عند تكبدها.

يتم الاعتراف المبدئي للموجودات والمطلوبات المقتناة المحددة في عملية دمج الأعمال بالقيمة العادلة في تاريخ الإقتناء، بإستثناء الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة، أو أدوات حقوق الملكية المرتبطة بترتيبات المدفوعات على أساس الأسهم، والموجودات المصنفة بغرض البيع حيث يتم المحاسبة عنها وفقاً لمعايير التقارير المالية ذات العلاقة.

يتم قياس الشهرة بمقدار زيادة المقابل المحول وحصة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركة المقتناة والقيمة العادلة لأي حصة مقتناة في السابق عن صافي قيمة الموجودات المقتناة والمطلوبات المتكبدة المحددة كما في تاريخ الإقتناء. في حال زيادة صافي قيمة الموجودات المقتناة والمطلوبات المتكبدة عن المقابل المحول وحصة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركة المقتناة والقيمة العادلة لأي حصة مقتناة في السابق، يتم إدراج تلك الزيادة مباشرة في بيان الدخل المجمع كأرباح.

يتم قياس حصة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركة التابعة المقتناة بالقيمة العادلة أو بنسبة حصة الحقوق غير المسيطرة في صافي الموجودات المحددة للشركة المقتناة. يتم اختيار طريقة القياس لكل معاملة على حدة.

عند تنفيذ عملية دمج الأعمال على مراحل، يتم إعادة قياس الحصص المملوكة سابقاً في الشركة المقتناة بالقيمة العادلة في تاريخ الإقتناء (تاريخ بدء السيطرة) ويتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة – إن وجدت – في بيان الدخل المجمع. يتم تحويل المبالغ المعترف بها في بيان الدخل الشامل المتعلقة بالحصص السابقة قبل تاريخ الاقتناء إلى بيان الدخل كما لو تم استبعاد الحصة بالكامل.

الشهرة

يتم إدراج الشهرة الناتجة عن إقتناء شركات تابعة بالتكلفة كما في تاريخ الاقتناء ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة إن وجدت.

لأغراض تحديد مدى وجود انخفاض في قيمة الشهرة، يتم توزيع الشهرة على الوحدات المولدة للنقد (أو المجموعات المولدة للنقد) التي من المتوقع أن تستفيد من عملية اندماج الأعمال.

يتم اختبار المجموعات المولدة للنقد والتي توزع الشهرة عليها سنوياً بغرض تحديد مدى وجود انخفاض في قيمتها أو على مدى فترات أقل عندما يكون هناك مؤشراً على احتمال انخفاض قيم تلك المجموعات.

إذا كانت القيم القابلة للاسترداد لوحدات توليد النقد أقل من قيمتها الدفترية، فإن خسائر الانخفاض في القيمة يتم توزيعها أولاً لتخفيض قيمة أي شهرة موزعة على تلك الوحدات ثم على أية موجودات أخرى مرتبطة بالوحدات على أساس التوزيع النسبي ووفقاً للقيم الدفترية لكل أصل من أصول وحدة توليد النقد. يتم إدراج أية خسائر انخفاض في القيمة متعلقة بالشهرة في بيان الدخل مباشرة. لا يتم رد خسائر الانخفاض في القيم المتعلقة بالشهرة والتي سبق الاعتراف بها في الفترات اللاحقة.

عند استبعاد أياً من وحدات توليد النقد، تؤخذ قيمة الشهرة المتعلقة بها في الاعتبار عند تحديد أرباح وخسائر الاستبعاد.

الاستثمارات في شركات زميلة والمشاريع المشتركة

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها. إن التأثير الجوهري هو القدرة على المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها وليس سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك السياسات.

يتم إدراج نتائج أعمال وموجودات ومطلوبات الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة والمشاريع المشتركة في هذه البيانات المالية المجمعة باستخدام طريقة حقوق الملكية فيما عدا وجود استثمار أو جزء منه مصنف كاستثمار محتفظ بها لغرض البيع حيث يتم المحاسبة عنه وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5 "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة". وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يدرج الاستثمار في الشركات الزميلة ضمن بيان المركز المالي المجمع مبدئياً بالتكلفة والتي يتم تعديلها لاحقاً بأثر حصة المجموعة من أرباح أو خسائر وأي دخل شامل آخر للشركات الزميلة. عندما يجاوز نصيب المجموعة في خسائر الشركة الزميلة حصة المجموعة بتلك الشركة الزميلة (متضمنة أية حصص طويلة الأجل تمثل جزء من صافي استثمار المجموعة في الشركة الزميلة) تتوقف المجموعة عن تسجيل نصيبها في الخسائر. يتم تسجيل الخسائر الإضافية فقط عندما يقع على المجموعة التزام أو قامت بالدفع نيابة عن الشركة الزميلة أو مشروع مشترك.

عند الاستحواذ على شركة زميلة أو مشروع مشترك فإن أي زيادة في تكلفة الاقتناء عن حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة أو مشروع مشترك كما في تاريخ عملية الاقتناء، يتم الاعتراف بها كشهرة. وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار في الشركات الزميلة أو مشروع مشترك. إن أي زيادة في حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة عن تكلفة الاقتناء بعد إعادة التقييم يتم إدراجها مباشرة ضمن بيان الدخل في الفترة التي تم فيها اقتناء الاستثمار.

يتم تطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتحديد ما إذا كان من الضروري إثبات خسائر انخفاض في القيمة للشركات الزميلة. تخضع كامل القيمة الدفترية للاستثمار (متضمناً الشهرة) لدراسة الانخفاض في القيمة وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 36 "الانخفاض في قيمة الموجودات".

عندما تتعامل المجموعة مع شركة زميلة أو مشروع مشترك، يتم استبعاد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن المعاملات مع الشركات الزميلة في حدود حصة المجموعة في الشركة الزميلة أو مشروع مشترك.

2.3.2 الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالموجودات والالتزامات المالية عندما تصبح المجموعة طرفاً للالتزامات التعاقدية لهذه الأدوات.

يتم قياس جميع الموجودات المالية أو المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. يتم إضافة أو خصم التكاليف المتعلقة بالاقتناء أو الإصدار للأصل أو الالتزام المالي من القيمة العادلة للأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي (باستثناء الأدوات المالية المصنفة بـ "القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة"). حيث يتم إدراج التكاليف المتعلقة بالاقتناء مباشرة في بيان الدخل.

الموجودات المالية

يتم تصنيف الموجودات المالية إلى تصنيفات محددة وهي وموجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وموجودات مالية متاحة للبيع وقروض ومدينون. تقوم المجموعة بتحديد التصنيف المناسب لموجوداتها المالية في تاريخ الاعتراف المبدئي بناءاً على الغرض من اقتناء تلك الموجودات المالية. يتم الاعتراف بكافة عمليات الشراء والبيع للموجودات المالية في تاريخ المتاجرة. تقوم المجموعة بتصنيف موجوداتها المالية كما يلي:

القروض والمدينون

هي موجودات مالية بخلاف المشتقات ذات استحقاق ثابت أو محدد، وهي غير مسعرة في أسواق نشطة. تثبت القروض والمدينون (الذمم التجارية والمدينون الآخرون وودائع لأجل والنقد والنقد المعادل) بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل العائد الفعلي مخصوما منها أي خسائر انخفاض في القيمة.

الموجودات المالية المتاحة للبيع

إن الموجودات المالية المتاحة للبيع ليست مشتقات، وهي التي لم يتم تصنيفها كقروض ومدينون أو محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أو موجودات مالية بالقيمة العادلة – بيان الدخل.

يتم إعادة قياس الموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة. يتم تحديد القيمة العادلة كما هو موضح فى ايضاح (3.3).

يتم إدراج التغير في القيمة العادلة ضمن بنود بيان الدخل الشامل الأخرى وتتراكم ضمن احتياطى التغير فى القيمة العادلة.

في حالة بيع أو انخفاض قيمة الموجودات "المتاحة للبيع"، يتم تحويل رصيد احتياطي التغير في القيمة العادلة إلى بيان الدخل المجمع.

يتم اثبات الاستثمارات المتاحة للبيع غير المسعرة فى سوق نشط والتى لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بصورة موثوق بها بالتكلفة بعد خصم الانخفاض فى القيمة فى نهاية كل فترة مالية.

يتم اثبات التوزيعات النقدية المتعلقة بالاستثمارات المتاحة للبيع فى بيان الدخل عند ثبوت حق المجموعة فى استلام تلك التوزيعات، ويتم اثبات أرباح أو خسائر فروق العملة المتعلقة بها ضمن بنود بيان الدخل الشامل الآخر.

استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق

إن الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق هي استثمارات ذات دفعات ثابتة أو قابلة لتحديدها ويكون لدى المجموعة النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق. تقاس الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق بالتكلفة المطفأة ناقصاً مخصص انخفاض القيمة، إن وجد. تدرج الخسائر الناتجة من انخفاض قيمة هذه الاستثمارات في بيان الدخل المجمع. يتم تسجيل إيرادات الفوائد من أوراق الدين المالية المصنفة كمحتفظ بها حتى الاستحقاق في بيان الدخل المجمع.

الانخفاض في القيمة

في نهاية كل فترة مالية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض فى القيمة للأصل المالى بخلاف الموجودات المالية بالقيمة العادلة – بيان الدخل. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض فى القيمة في بيان الدخل مباشرة عند وجود دليل ايجابى نتيجة لوقوع حدث أو أكثر بعد الاعتراف المبدئي لهذه الموجودات – أن التدفقات النقدية المتوقعة من ذلك الأصل أو لتلك المجموعة من الأصول سوف تتأثر.

إن الانخفاض الهام أو الدائم فى القيمة العادلة بالنسبة للاستثمارات المتاحة للبيع عن التكلفة يعتبر دليل موضوعى على وجود انخفاض فى القيمة.

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة فإن خسائر الانخفاض في القيمة تتمثل في الفرق بين القيمة الدفترية وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة لتلك الموجودات مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي.

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة فإن خسائر الانخفاض في القيمة تتمثل في الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية مخصومة طبقاً لمعدلات العائد السارية الفعلية في السوق على الأدوات المالية المشابهة.

يتم تخفيض القيمة الدفترية لكافة الموجودات بخسائر الانخفاض فى القيمة فيما عدا الذمم التجارية حيث يتم تخفيض قيمتها من خلال تكوين مخصص ديون مشكوك في تحصيلها. عند وجود دليل على أن الذمم التجارية لن يتم تحصيلها يتم شطب تلك الذمم مقابل المخصص المكون. فى حال التحصيل اللاحق للذمم التى سبق شطبها، فيتم ادراجها في بيان الدخل.

عند انخفاض قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع، يتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة والتي سبق الاعتراف بها في بيان الدخل الشامل إلى بيان الدخل للسنة.

بالنسبة للأدوات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة فإنه في حالة حدوث تغير إيجابي في الفترة اللاحقة على خسائر الانخفاض في القيمة، والذي يمكن تحديد علاقته بأحداث تمت بعد الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة بشكل موضوعي، فإن خسائر الانخفاض التى تم الاعتراف بها سابقاً يتم ردها من خلال الربح أو الخسارة وفي حدود القيمة الدفترية للاستثمار في تاريخ رد خسائر الانخفاض في القيمة وبما لا يتعدى التكلفة المطفأة لو لم يتم تسجيل خسائر انخفاض في القيمة سابقاً.

إن خسائر الانخفاض في القيمة في الأسهم المصنفة كمتاحة للبيع لا يتم عكسها مرة أخرى على بيان الدخل، حيث يتم تسجيل أثر أي زيادة في القيمة العادلة لاحقاً في بيان الدخل الشامل الآخر.

عدم التحقق

يتم حذف الأداة المالية من الدفاتر عندما ينتهي حق المجموعة في استلام التدفقات النقدية من هذه الأداة أو عندما تقوم المجموعة بتحويل كافة المخاطر والمنافع المرتبطة بملكيتها فى الأصل إلى طرف آخر. فى حالة الحذف الكامل للأصل، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية والمقابل المستلم والمدينون وبنود الدخل الشامل الأخرى المتعلقة بالأصل فى بيان الدخل.

المطلوبات المالية

يتم الاعتراف المبدئى للمطلوبات المالية «متضمنة القروض والدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى» بالقيمة العادلة بعد خصم تكلفة المعاملة المتكبدة ويتم إعادة قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي.

عدم التحقق

يتم حذف الالتزام المالى فقط عند الوفاء بالالتزام أو انتهائه. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام والمقابل المدفوع والدائنون فى بيان الدخل.

2.3.3 استثمارات عقارية

إن الاستثمارات العقارية هي العقارات التي تحتفظ بها المجموعة بغرض تحقيق نمو رأسمالي او بغرض تأجيرها. يتم قياس العقارات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة بما في ذلك تكاليف المعاملة. وبعد الاعتراف المبدئي، يتم اثبات الاستثمارات العقارية بالتكلفة التاريخية بعد خصم الاستهلاك المتراكم وأي خسائر متراكمة للانخفاض في القيمة.

لا تستهلك الأرض الغير مشغولة. يحتسب الاستهلاك على المباني بطريقة القسط الثابت وذلك بتوزيع تكلفتها على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لها 39 سنة مخصوما منها قيمتها المتبقية.

يتم استبعاد الاستثمارات العقارية عندما يتم بيعها أو عندما يتم سحب الاستثمار العقاري بصفة دائمة من الاستخدام وليس من المتوقع الحصول على أي منافع اقتصادية مستقبلية من التصرف فيه. يتم تسجيل الفرق بين صافي المتحصلات من البيع والقيمة الدفترية للأصل في بيان الدخل المجمع في سنة الاستبعاد.

2.3.4 ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. تتضمن التكلفة سعر الشراء وأي تكلفة مرتبطة مباشرة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. تدرج مصروفات الأصلاحات والصيانة والتجديد غير المادية في بيان الدخل المجمع للفترة التي يتم تكبد هذه المصروفات فيها. يتم رسملة هذه المصاريف في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أنها قد أدت إلى زيادة المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من استخدام هذه الموجودات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً.

تستهلك الممتلكات والمعدات بطريقة القسط الثابت على أساس الأعمار الإنتاجية المقدرة لها. يتم تخفيض قيمة الممتلكات والمنشأت والمعدات بقيمتها الاستردادية وذلك حال زيادة القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية.

يتم مراجعة القيمة التخريدية والعمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك في نهاية كل فترة مالية، ويتم المحاسبة عن التغير في التقديرات اعتبارا من بداية السنة المالية التي حدث بها التغير.

تدرج أرباح أو خسائر بيع الممتلكات والمعدات في بيان الدخل المجمع بمقدار الفرق بين القيمة البيعية وصافي القيمة الدفترية لهذه الموجودات.

2.3.5 انخفاض في قيمة الموجودات الملموسة

يتم مراجعة الموجودات الملموسة سنوياً لتحديد مدى وجود مؤشرات على انخفاض قيمتها.

في حالة وجود مثل هذه المؤشرات، يتم تقدير القيمة القابلة للإسترداد لتلك الموجودات بغرض تحديد مبلغ الإنخفاض في القيمة (إن وجد).

يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن صافي القيمة الاستردادية. ويتم تحديد صافي القيمة الاستردادية على أساس القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكاليف البيع أو قيمة الاستخدام أيهما أعلى. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجمع في السنة التي ظهرت فيها هذه الخسائر. في حال رد الانخفاض في القيمة، يتم عكس الانخفاض في القيمة في حدود صافي القيمة الدفترية للأصل فيما لو لم يتم عدم إثبات الانخفاض في القيمة في السابق. يتم الاعتراف برد الانخفاض في القيمة في بيان الدخل مباشرة.

2.3.6 المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المجموعة التزامات قانونية حالية أو التزامات متوقعة نتيجة لأحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب ذلك تدفقات خارجة للموارد الاقتصادية لتسوية هذه الالتزامات ويمكن تقديرها بصورة موثوق فيها. يتم قياس المخصصات بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع أن تكون مطلوبة لسداد الالتزام باستخدام معدل خصم يعكس تقديرات السوق والقيم الحالية للنقود والمخاطر المحددة للالتزام.

2.3.7 مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقوم المجموعة وفقاً لقانون العمل الكويتي بسداد مبالغ للموظفين عند ترك الخدمة طبقاً للائحة مزايا محددة. بالنسبة للعاملين غير الكويتيين في دول أخرى فيتم احتساب مكافأة نهاية الخدمة وفقا لقوانين العمل السائدة في هذه الدول، ويتم سداد تلك المبالغ دفعة واحدة عند نهاية خدمة الموظفين. إن هذا الالتزام غير ممول ويتم حسابه على أساس المبلغ المستحق بافتراض وقوع كامل الالتزام كنتيجة لإنهاء خدمة العاملين في تاريخ البيانات المالية وتتوقع الإدارة أن ينتج عن هذه الطريقة تقديراً مناسباً للقيمة الحالية لالتزام المجموعة.

2.3.8 تحقق الإيراد

يتم تسجيل أرباح بيع الاستثمارات عند إتمام عملية البيع. ويتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عند ثبوت الحق في استلامها. ويتم الاعتراف بإيرادات الفوائد على أساس التوزيع الزمني استناداً إلى فترة استحقاق الموجودات المرتبطة بها باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي. ويتم الاعتراف بأتعاب الإدارة ورسوم الاكتتاب عند تقديم الخدمات.

2.3.9 المحاسبة عن عقود الإيجار

يتم معالجة الإيجارات كإيجار تمويلي إذا ما تم تحويل معظم المنافع والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل وفقا لبنود العقد للمستأجر. يتم معالجة كافة عقود الإيجار الأخرى كإيجار تشغيلي.

عندما تكون المجموعة هي الطرف المؤجر

يتم إثبات إيرادات الإيجار التشغيلي على أساس القسط الثابت على مدار فترة الإيجار. يتم توزيع إيراد الإيجار التمويلي على الفترات المحاسبية بحيث تعكس عائد ثابت على صافي قيمة الأصل المؤجر.

عندما تكون المجموعة هي الطرف المستأجر

يتم الاعتراف المبدئي بالأصول المستأجرة وفقا لعقود إيجار تمويلي كموجودات في بيان المركز المالي بالقيمة الحالية المقدرة للحد الأدنى للمبالغ المدفوعة للإيجار. يتم إثبات التزام للطرف المؤجر في بيان المركز المالي المجمع مقابل عقود الإيجار التمويلي. ويتم اثبات المبالغ المسددة مقابل عقود الإيجار التشغيلي كمصروف فى بيان الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة عقود الإيجار.

2.3.10 العملات الأجنبية

عملة التشغيل والعرض

يتم قياس البنود المتضمنة في البيانات المالية لكل شركة من شركات المجموعة باستخدام عملة البيئة الاقتصادية التى تقوم الشركة الأم بممارسة أنشطتها فيها (عملة التشغيل). يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي، وهي عملة التشغيل للشركة الأم وعملة العرض للمجموعة.

المعاملات والأرصدة

يتم ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية الى الدينار الكويتي باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. يتم إعادة ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية المقومة بالعملات الأجنبية فى تاريخ البيانات المالية. يتم إثبات أرباح أو خسائر فروق العملة الناتجة من تسوية تلك المعاملات وكذلك من ترجمة الموجودات والمطلوبات بعملات أجنبية في نهاية السنة في بيان الدخل.

شركات المجموعة

يتم ترجمة نتائج الأعمال والمركز المالى لكافة شركات المجموعة والتى لها عملة تشغيل مختلفة عن عملة العرض (بخلاف الشركات التى تمارس أنشطتها في بلاد تعاني من معدلات تضخم عالية جداً) إلى عملة العرض كما يلي:

يتم ترجمة الموجودات المطلوبات في بيان المركز المالي باستخدام سعر الإقفال في تاريخ البيانات المالية.

يتم ترجمة الإيرادات والمصروفات في بيان الدخل باستخدام متوسط سعر الصرف.

يتم إثبات ناتج الترجمة في بند مستقل ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى.

2.3.11 توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح العائدة إلى مساهمي الشركة الأم كالتزامات في البيانات المالية المجمعة في الفترة التي يتم فيها اعتماد هذه التوزيعات من المساهمين.

2.3.12 موجودات بصفة الأمانة

لا تعتبر الموجودات التي تحتفظ بها المجموعة بصفة الوكالة أو الأمانة من موجودات المجموعة.

3. إدارة المخاطر المالية

3.1 عوامل المخاطر المالية

إن أنشطة المجموعة تعرضها لمجموعة من المخاطر المالية، وهي مخاطر السوق ومخاطر الإئتمان ومخاطر السيولة. تقوم المجموعة بمراجعة تعرضها للمخاطر بصفة مستمرة يتولى مجلس الإدارة بإتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من أثر تلك المخاطر. يتولى مجلس الإدارة المسئولية العامة للإعداد والإشراف على الإطار العام لإدارة المخاطر لدى المجموعة، كما أن مجلس الإدارة مسئول عن وضع سياسات إدارة المخاطر ومراقبتها.

(أ) خطر السوق

إن خطر السوق يتمثل في إحتمال تقلب القيمة العادلة أوالتدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة تغيير أسعار السوق. تشمل مخاطر السوق ثلاث أنواع من المخاطر: العملات الأجنبية، ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الأسهم.

مخاطر العملة الأجنبية

تتعرض المجموعة لخطر العملات الأجنبية الناتج بشكل أساسي من التعامل في الأدوات المالية بالدولار الأمريكي. إن خطر العملات الأجنبية ينتج من المعاملات المستقبلية على الأدوات المالية بالعملة الأجنبية المثبتة في البيانات المالية للمجموعة. قامت المجموعة بوضع سياسات لإدارة مخاطر العملة الأجنبية تتمثل في المراقبة الدقيقة للتغيرات في أسعار العملة بالإضافة إلى تأثيرها على الوضع المالي للمجموعة وذلك على مدار العام. كذلك يتم التعامل مع مؤسسات مالية ذات خبرة في هذا المجال بحيث تقوم بتزويد المجموعة بالرأي الاستشاري فى حال وجود أي تغير جوهري في أسعار العملة الأجنبية.

في حالة تغير سعر الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي بنسبة 5% كما في 31 ديسمبر فإن ربح المجموعة كان سوف يتغير بمبلغ 72,158 دينار كويتي وحقوق الملكية كانت سوف تتغير بمبلغ 9,229 دينار كويتي (2015: الربح 87,396 دينار كويتي وحقوق الملكية 12,062 دينار كويتي).

فيما يلي صافي مراكز العملات الأجنبية الهامة كما في 31 ديسمبر:

	2016	2015
الدولار الأمريكي / فائض	1,627,741	1,989,152

مخاطر السعر

إن مخاطر السعر هي المخاطر الناتجة عن تذبذب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار السوق. إن المجموعة معرضة لمخاطر السعر

من خلال استثماراتها المبوبة في البيانات المالية المجمعة كاستثمارات متاحة للبيع.

تقوم المجموعة بإدارة هذا الخطر من خلال مراقبة أسعار السوق في حال كون هذه الاستثمارات متداولة في أسواق نشطة بالإضافة إلى إجراء التقييم الدوري للبيانات المالية للشركات المستثمر فيها والتوصل للقيمة العادلة من خلال المعلومات المالية المتاحة للاستثمارات الأخرى.

فيما يلي تحليل للحساسية يوضح أثر التغير في مؤشرات الأسواق المالية على حقوق الملكية للمجموعة. إن هذا التحليل قائم على أساس التغير في هذا المؤشر بنسبة 5% مع ثبات كافة المتغيرات الأخرى.

	الأثر على حقوق الملكية	
	2016	**2015**
مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية	51,727	55,010

مخاطر معدلات الفائدة

تتمثل مخاطر معدلات الفائدة في مخاطر تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية نتيجة التغيرات في معدلات الفائدة السوقية.

تنشأ مخاطر معدلات الفائدة بالنسبة للمجموعة من الودائع لأجل والسندات. إن السندات المحتفظ بها بمعدلات فائدة متغيرة تعرض المجموعة لمخاطر معدلات فائدة التدفقات النقدية.

تدير المجموعة هذه المخاطر عن طريق تنويع طبيعة أسعار الفائدة بين ثابت ومتغير وعن طريق أقتراض أموال ذات معدلات فائدة متغيرة وفقاً للسوق وإيداع الودائع لأجل وفقاً لأفضل المعدلات المتاحة كلما دعت الحاجة لذلك.

كما في 31 ديسمبر 2016، إذا زادت/ أنخفضت معدلات الفائدة في ذلك التاريخ بمقدار 0.25% مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى، فسيكون ربح السنة أقل / أكثر بمبلغ 4,125 دينار كويتي (2015: 16,250 دينار كويتي).

تقوم المجموعة لادارة هذا الخطر بربط الودائع لآجال زمنية قصيرة نسبياً، كما تقوم المجموعة بدراسة المعطيات المتعلقة بأسعار الفائدة بصفة دورية لتقييم إحتمالية إنخفاض أو زيادة اسعار الفائدة للفترات القادمة وأثر ذلك على التدفقات النقدية وأرباح المجموعة واتخاذ الإجراءات التصحيحية للحد من ذلك الأثر.

(ب) *خطر الائتمان*

يتمثل خطر الائتمان في احتمال خسارة المجموعة نتيجة عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المجموعة.

يتم إدارة خطر الائتمان على مستوى المجموعة من خلال مراقبة سياسة الائتمان على أساس مستمر مع مراعاة عدم تركز الائتمان.

إن الموجودات المعرضة لخطر الائتمان هي النقد والنقد المعادل والودائع لأجل والمدينون ومدينو التمويل وأدوات الدين. تقوم المجموعة بالاحتفاظ بالنقد والنقد المعادل والودائع لأجل لدى جهات ومؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية عالية كما تقوم بالإستثمار في السندات المصدرة من قبل شركات ومؤسسات مالية ذات جدارة إئتمانية عالية، لا تقوم المجموعة بمنح ائتمان إلا في حدود متطلبات النشاط الاعتيادي وذلك بعد أخذ في الإعتبار المركزالمالي للعملاء والخبرة السابقة في التعامل والسمعة.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الإئتمان

إن تحليل الأصول المالية للمجموعة قبل أحتساب التحسينات الإئتمانية الأخرى كما يلي:-

	صافي الإنكشاف	
	2016	**2015**
النقد والأرصدة لدى البنوك (ماعدا النقد بالصندوق)	1,223,920	653,828
مدينون أخرون	216,331	114,613
مدينو تمويل	5,684,589	1,415,999
أدوات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	1,650,000	-
	8,774,840	2,184,440

(ج) *خطر السيولة*

هي خطر عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها.

إن إدارة خطر السيولة تتمثل بشكل أساسي في الاحتفاظ برصيد كافي من النقد والأدوات المالية عالية السيولة واتاحة الموارد المالية لتلبية احتياجات المجموعة من السيولة.

تقوم المجموعة بمراقبة خطر السيولة من خلال الاحتفاظ بمجموعة من الاستثمارات المالية سريعة السيولة مما يتيح للمجموعة إمكانية توفير السيولة المطلوبة في حال الاحتياج إليها. بالإضافة إلى ذلك تقوم إدارة المجموعة بدراسة درجة سيولة هذه الاستثمارات بصفة دورية وتصحيح

تركيبة الأصول في حال وجود حاجة لذلك.

إن كافة الإلتزامات القائمة كما في 31 ديسمبر 2016، 2015 تستحق السداد خلال سنة من تاريخ البيانات المالية المجمعة.

3.2 إدارة مخاطر رأس المال

تدير المجموعة رأسمالها للتأكد من إن شركات المجموعة سوف تكون قادرة على الاستمرار إلى جانب توفير أعلى عائد للمساهمين من خلال الاستخدام الأمثل لحقوق الملكية.

يتكون هيكل رأس المال للمجموعة من حقوق الملكية متضمنة رأس المال والاحتياطيات والأرباح المرحلة.

تتمثل إستراتيجية الإدارة حالياً في إستخدام التمويل الذاتي لأنشطة المجموعة والحفاظ على التمويل الخارجي في أقل معدلاته.

3.3 تقدير القيمة العادلة

يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والالتزامات المالية كما يلي:

- **المستوى الأول:** الأسعار المعلنة للأدوات المالية المسعرة في أسواق نشطة.
- **المستوى الثاني:** الأسعار المعلنة في سوق نشط للأدوات المماثلة. الأسعار المعلنة لموجودات أو التزامات مماثلة في سوق غير نشط. مدخلات – يمكن ملاحظتها – بخلاف الأسعار المعلنة للأدوات المالية.
- **المستوى الثالث:** طرق تقييم لا تستند مدخلاتها على بيانات سوق يمكن ملاحظتها.

يوضح الجدول التالي معلومات حول كيفية تحديد القيم العادلة للموجودات المالية:

القيمة العادلة للموجودات المالية للمجموعة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس دوري

الموجودات المالية	القيمة العادلة كما في		مستوى القيمة العادلة	أساليب التقييم والمدخلات الرئيسية	مدخلات هامة غير ملحوظة	علاقة المدخلات غير الملحوظة بالقيمة العادلة
	16/12/31	15/12/31				
استثمارات متاحة للبيع						
أسهم مسعرة	2,293,904	2,578,281	1	أخر أمر شراء	-	-
صناديق استثمارية	70,362	90,758	2	صافي قيمة الوحدة	-	-

يتم تسجيل الأسهم غير المسعرة التى لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بصورة موثوق فيها بالتكلفة ناقصاً الانخفاض المتراكم في القيمة (إن وجد).

إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس دوري تعادل تقريباً قيمها الدفترية كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة.

4. التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة

إن تطبيق السياسات المحاسبية المتبعة من المجموعة تتطلب من الإدارة القيام ببعض التقديرات والافتراضات لتحديد القيم الدفترية للموجودات والالتزامات التي ليست لها أي مصادر أخرى للتقييم. تعتمد التقديرات والافتراضات على الخبرة السابقة والعناصر الأخرى ذات العلاقة. قد تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات. يتم مراجعة التقديرات والافتراضات بصفة دورية. يتم إثبات أثر التعديل على التقديرات في الفترة التي تم فيها التعديل وفي الفترة المستقبلية إذا كان التعديل سوف يؤثر على الفترات المستقبلية.

الأحكام الهامة

فيما يلي الأحكام الهامة التي قامت بها الإدارة عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والتي لها تأثير جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية المجمعة.

تصنيف الاستثمارات

عند اقتناء الاستثمار، تقوم المجموعة بتصنيف الاستثمارات "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" أو "المتاحة للبيع". تتبع المجموعة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتصنيف تلك الاستثمارات.

تقوم المجموعة بتصنيف الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" إذا تم اقتناءها مبدئياً بهدف تحقيق الربح القصير الأجل أو إذا تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل عند الاقتناء، حيث أنه من الممكن تقدير قيمها العادلة بصورة موثوقة. يتم تصنيف جميع الاستثمارات الأخرى كاستثمارات "متاحة للبيع".

مصادر عدم التأكد من التقديرات

فيما يلي الافتراضات الرئيسية فيما يتعلق بالمستقبل ومصادر عدم التأكد من التقديرات كما في تاريخ البيانات المالية والتي قد ينتج عنها خطر هام يسبب تعديلات جوهرية على الموجودات والمطلوبات خلال السنة القادمة.

قياس القيمة العادلة وآليات التقييم

إن بعض موجودات والتزامات المجموعة يتم قياسها بالقيمة العادلة لأغراض إعداد البيانات المالية. تقوم إدارة المجموعة بتقدير الطرق والمدخلات الرئيسية المناسبة اللازمة لقياس القيمة العادلة. عند تقدير القيمة العادلة للموجودات والالتزامات تقوم الإدارة باستخدام بيانات سوق يمكن ملاحظتها في الحدود المتاحة وفي حالة عدم توافر بيانات سوق يمكن ملاحظتها تقوم المجموعة بالإستعانة بمقيِّم خارجي مؤهل للقيام بعملية التقييم. إن المعلومات حول طرق التقييم والمدخلات اللازمة التي تم استخدامها لتحديد القيمة العادلة للموجودات والالتزامات المالية تم الإفصاح عنها في إيضاحات 3.3 و10.

دليل الانخفاض في قيمة الاستثمارات

تحدد المجموعة الانخفاض في الاستثمارات المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض طويل الأجل أو مادي في قيمة الاستثمارات المصنفة ضمن «الاستثمارات المتاحة للبيع». إن تحديد الانخفاض طويل الأجل أو المادي يتطلب من الإدارة ممارسة حكمها في هذا الشأن. بالإضافة لذلك تقوم المجموعة بتقييم ضمن عوامل متعددة التذبذب المعتاد في أسعار الأسهم المدرجة والتدفقات النقدية المتوقعة ومعدلات الخصم للاستثمارات غير المسعرة. إن الانخفاض في القيمة يعتبر ملائماً عندما يكون هناك دليل موضوعي على تدهور المركز المالي للشركة المستثمر فيها أو في الصناعة التي تعمل بها وكذلك في أداء القطاع والتكنولوجيا وعوامل أخرى تشغيلية ومالية مرتبطة بالتدفقات النقدية.

انخفاض قيمة الشركات الزميلة

يتم عمل تقدير لوجود خسائر انخفاض في قيمة الشركة الزميلة عندما يكون هناك مؤشر على ذلك الانخفاض. يتم دراسة الانخفاض لكامل القيمة الدفترية لاستثمار المجموعة في الشركة الزميلة بما فيها الشهرة وعلى ذلك لا يتم عمل دراسة انخفاض في القيمة للشهرة بشكل مستقل إيضاح (9.1).

انخفاض قيمة المدينون

يتم تقدير الانخفاض في قيمة المدينون في ضوء خبرة المجموعة السابقة حول إمكانية التحصيل، وزيادة عدد أيام التأخير في التحصيل عن متوسط فترة الائتمان، والتغيرات الملحوظة في الاقتصاديات العالمية والمحلية التي تؤدي بدورها إلى عدم القدرة على السداد. يتم إثبات انخفاض فى قيمة أرصدة المدينون المستحقة عند التوصل لقناعة حول عدم قدرة الأطراف الأخرى على السداد وفقاً للشروط الإتفاقية. إيضاح (11) يبين أثر ذلك على البيانات المالية المجمعة.

5. النقد والنقد المعادل

	2016	2015
نقد لدى البنوك	1,223,478	653,389
نقد بالصندوق	500	500
نقد لدى محافظ إستثمارية	442	439
	1,224,420	654,328

6. استثمارات متاحة للبيع

	2016	2015
أسهم مسعرة	2,293,904	2,578,281
أسهم غير مسعرة	1,127,936	1,127,936
صناديق استثمارية	70,362	90,758
	3,492,202	3,796,975

- تم تحديد القيمة العادلة وفقاً لأسس التقييم المبينة في إيضاح (3.3).
- تم إدراج الأسهم غير المسعرة بالتكلفة ناقصاً الانخفاض في القيمة، حيث لا يوجد سعر سوق لها ولا يمكن تحديد قيمتها العادلة بصورة موثوق فيها. تعتقد الإدارة أنه لا يوجد مؤشرات للإنخفاض في قيمة هذه الاستثمارات.

7. إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق

خلال السنة الحالية، قامت المجموعة بالإكتتاب في سندات محلية تحمل معدلات فائدة متغيرة وثابتة. بلغ المتوسط المرجح لأسعار الفائدة لهذه السندات 5.625% سنوياً (2015: لاشيء). إن فترات الإستحقاق لهذه السندات تتراوح بين 5 إلى 10 سنوات من تاريخ البيانات المالية المجمعة. يتضمن الرصيد مبلغ 850,000 دينار كويتي يتمثل في سندات مصدرة من أطراف ذات صلة (إيضاح 17).

8. مدينون وأرصدة مدينة أخرى

	2016	2015
أتعاب إدارة – بالصافي	17,353	64,714
مدينون – بالصافي بعد خصم المخصصات	198,978	49,899
مصروفات مدفوعة مقدماً	31,277	27,737
	247,608	142,350

9. استثمار في شركة زميلة ومشروع مشترك

9.1 استثمار في شركة زميلة

اسم الشركة	بلد التأسيس	النشاط الأساسي	نسبة الملكية (%)	
			2016	2015
المركز المالي الكويتي	الكويت	إدارة الاستثمارات واستشارات مالية	23.45	23.38

تم احتساب حصة المجموعة من نتائج أعمال واحتياطيات الشركة الزميلة وفقاً لطريقة حقوق الملكية بناءً على البيانات المالية المدققة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016. ملخص المعلومات المالية للشركة الزميلة كما في 31 ديسمبر:

	2016	2015
إجمالي الموجودات	147,589,000	135,735,000
إجمالي المطلوبات	63,473,000	50,864,000
الايرادات	13,926,000	8,877,000
ربح السنة	3,818,000	2,390,000
إجمالي الدخل الشامل الاخر	965,000	731,000
توزيعات مستلمة من الشركة الزميلة خلال السنة	563,505	659,557

فيما يلي الحركة على رصيد الاستثمار في شركة زميلة خلال السنة:-

	2016	2015
الرصيد في 1 يناير	19,602,110	20,408,083
إضافات خلال السنة	28,883	301,092
توزيعات نقدية	(563,505)	(659,557)
حصة المجموعة من نتائج أعمال شركة زميلة	1,091,573	152,913
حصة المجموعة في إحتياطيات شركة زميلة	(704,768)	(600,421)
	19,454,293	19,602,110

فيما يلي تسوية على المعلومات المالية المختصرة أعلاه وصولا الى القيمة الدفترية لحصة المجموعة المدرجة في البيانات المالية المجمعة:

	2016	2015
صافي موجودات الشركة الزميلة	84,116,000	84,871,000
نسبة ملكية المجموعة (%)	23.45	23.38
	19,725,202	19,842,840
تسويات أخرى	(270,909)	(240,730)
	19,454,293	19,602,110

بلغت القيمة العادلة للاستثمار في الشركة الزميلة 9,808,717 دينار كويتي (2015: 11,240,760 دينار كويتي) بناءً على أخر أمر شراء في سوق الكويت للأوراق المالية والتي تصنف ضمن المستوى الأول كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة. قامت المجموعة بدراسة مدى وجود مؤشرات للإنخفاض في قيمة الاستثمار في شركة زميلة وقد خلصت الدراسة لعدم وجود إنخفاض في القيمة.

9.2 الإستثمار في مشروع مشترك

يبلغ رصيد الاستثمار في المشروع المشترك 25,784 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2016. ويتمثل في إبرام إتفاقية مشروع مشترك مع أحد الأطراف الخارجية للمشاركة مناصفة في إحدى الشركات العقارية والمالكة لعقارات في ألمانيا.

10. استثمارات عقارية

جميع العقارات الاستثمارية تقع خارج دولة الكويت وتم تصنيفها كما يلي:

	2016	2015
أراضي	544,958	494,222
عقار مطور	1,080,173	1,100,805
	1,625,131	1,595,027

تم تقدير القيمة العادلة للاستثمارات العقارية بمبلغ 1,697,768 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2016 إستناداً إلى تقيمات أجريت من قبل مقيمين مستقلين غير ذي صلة بالمجموعة. إن هؤلاء المقيمين مرخصين لدى الهيئات الرسمية ولديهم مؤهلات ملائمة وخبرات في تقييم هذا النوع من العقارات الاستثمارية.

تم تقييم الأرض إستناداً إلى طريقة سعر السوق للعقارات المشابهة والمعاملات الحديثة التي تمت في السوق والتي تم تعديلها للأختلاف في الطبيعة والموقع أو الظروف الخاصة للعقار (المستوى 2).

تم تقدير القيمة العادلة للعقار المطور إستناداً إلى طريقة رسملة صافي إيرادات العقار وعلى أساس أسعار الإيجار السارية بالسوق للوحدات القابلة للتأجير (مستوى 3). إن معدل الرسملة المستخدم قد تم تحديده بالرجوع إلى معدلات رسملة الإيرادات الملحوظة للمقيمين والمنطقة التي تقع فيها العقارات.

لتقدير القيمةالعادلة، تم إفتراض أن الأستخدام الحالي للعقار هو أفضل أستخدام له.

11. مدينو تمويل

تتمثل أرصدة مدينو التمويل في قروض تجارية ممنوحة لأطراف ذات صلة، يبلغ متوسط سعر الفائدة على أرصدة مدينو التمويل 6.25 % . وتبلغ القيمة العادلة للضمانات المحتفظ بها مقابل بعض عقود التمويل 5,103,849 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2016 وفيما يلي تحليل الأرصدة المستحقة والمخصصات المتلعقة بها.

	2016	2015
رصيد القروض التجارية	5,884,589	1,415,999
(ناقصاً) الإيرادات المؤجلة	(318,803)	(311,748)
	5,565,786	1,104,251
(ناقصاً) مخصص خسائر الإئتمان – عام	(59,033)	(15,315)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2016	5,506,753	1,088,936

لا تتضمن أرصدة مدينو التمويل كما في 31 ديسمبر 2016 وكذلك 31 ديسمبر 2015 أرصدة حل ميعاد استحقاقها أو إنخفضت قيمتها.

يستحق سداد مدينو التمويل (بدون خصم) كما يلي:

	2016	2015
خلال سنة واحدة	4,703,539	95,922
بعد أكثر من سنة	1,181,050	1,320,077
	5,884,589	1,415,999

يتم إحتساب مخصص خسائر الإئتمان العام وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزى.

إن الحركة على مخصص خسائر الإئتمان العام هي كما يلي:

	2016	2015
الرصيد في 1 يناير	15,315	-
المحمل على بيان الدخل	43,718	15,315
الرصيد كما في 31 ديسمبر	59,033	15,315

12. دائنون وأرصدة دائنة أخرى

	2016	2015
مصاريف مستحقة	54,064	58,083
إجازات الموظفين ومزايا أخرى	456,805	378,126
أخرى	98,633	81,974
	609,502	518,183

13. رأس المال والإحتياطيات

13.1 رأس المال

حدد رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل بمبلغ 30 مليون دينار كويتي موزعاً على 300 مليون سهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم وجميعها أسهم نقدية.

13.2 إحتياطي إجباري

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من صافي ربح السنة قبل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة وحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي إلى الاحتياطي الإجباري، ويجوز للجمعية العمومية وقف هذا التحويل إذا زاد الاحتياطي الإجباري على نصف رأس مال الشركة الأم. يجوز استعمال هذا الاحتياطي لتأمين توزيع أرباح على المساهمين تصل إلى5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا تسمح فيها أرباح المجموعة بتأمين هذا الحد.

13.3 إحتياطي إختياري

وفقاً للنظام الأساسي للشركة الأم، يقتطع 1% من صافي ربح السنة قبل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة وحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي إلى حساب الاحتياطي الأختياري يقترحها مجلس الإدارة وتوافق عليه الجمعية العمومية. يمكن إيقاف هذا التحويل السنوي بموجب قرار من الجمعية العمومية للمساهمين بناء على توصية من مجلس الإدارة.

14. أسهم خزينة

	2016	2015
عدد الأسهم	10,733,610	-
النسبة إلى الأسهم المصدرة (%)	4	-

تلتزم الشركة الأم بالاحتفاظ باحتياطيات وأرباح مرحلة تعادل تكلفة أسهم الخزانة المشتراه طوال فترة تملكها وذلك وفقاً لتعليمات الجهات الرقابية ذات العلاقة. وهذه الأسهم غير مرهونة.

15. دخل/ (خسائر) استثمارات

	2016	2015
أرباح بيع	15,996	25,686
توزيعات أرباح نقدية	234,492	201,941
خسائر انخفاض في القيمة	(14,550)	(398,627)
	235,938	(171,000)

16. ربحية/ (خسارة) السهم

يتم احتساب ربحية/ (خسارة) السهم بقسمة صافي ربح / (خسارة) السنة العائد إلى مساهمي الشركة الأم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة بعد خصم أسهم الخزينة إن إحتساب ربحية/ (خسارة) السهم كما يلي :

	2016	2015
صافي ربح/ (خسارة) السنة	929,843	(459,677)
المتوسط المرجح للأسهم العادية القائمة	299,140,921	300,000,000
ربحية/ (خسارة) السهم (فلس)	3.11	(1.53)

17. معاملات مع أطراف ذات صلة

تتمثل الأطراف ذات الصلة في مساهمي الشركة الأم الذين لهم تمثيل في مجلس الإدارة وكبار المساهمين وكذلك الشركات التي يشارك في عضوية مجلس ادارتها أعضاء مجلس ادارة الشركة والشركات الزميلة. في إطار النشاط العادي للمجموعة، تضمنت معاملات المجموعة خلال السنة معاملات مع أطراف ذات صلة، وقد تم إدراج تلك المعاملات ضمن البيانات المالية المجمعة كما يلي:

	2016	2015
المعاملات		
رواتب ومزايا أخري	301,228	291,208
مكافآت نهاية الخدمة	37,238	37,191
إيرادات فوائد	150,201	71,655
مكافآت اللجان التنفيذية	37,000	35,000

	2016	2015
الأرصدة		
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق (إيضاح 7)	850,000	-
مدينو تمويل (إيضاح 11)	5,506,753	1,088,936
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	361,762	281,599

إن المعاملات مع اطراف ذات صلة تخضع لموافقة الجمعية العمومية للمساهمين.

18. موجودات أمانة

تدير المجموعة محافظ استثمارية نيابة عن عملاء وتحتفظ بأرصدة نقدية وأوراق مالية في حسابات أمانة لا تعكسها البيانات المالية المجمعة للمجموعة. إن مجموع قيمة الموجودات المحتفظ بها بصفة أمانة من قبل المجموعة يبلغ 13,592,055 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2016 (20,971,037 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2015).

19. معلومات القطاعات

تنظم المجموعة لأغراض الإدارة في قطاعين رئيسيين للأعمال. فيما يلي الأنشطة الرئيسية والخدمات التي تندرج تحت هذين القطاعين:

أنشطة الاستثمارات	أنشطة استثمار المجموعة في أوراق مالية وصناديق استثمارية وعقارات استثمارية وإقراض الشركات والأفراد وإدارة متطلبات السيولة للمجموعة.
خدمات إدارة الاستثمارات والاستشارات	إدارة محافظ الاستثمار المباشرة وغير المباشرة وإدارة الصناديق الاستثمارية المحلية والدولية وتقديم الخدمات الاستشارية وخدمات التمويل الهيكلي والخدمات المالية الأخرى ذات الصلة.

تراقب الإدارة نتائج قطاعات التشغيل بصورة منفصلة لأغراض اتخاذ القرارات بشأن تخصيص الموارد وتقييم الأداء. يتم تقييم أداء القطاعات استناداً إلى العائد القطاعي على الاستثمارات. لا يوجد لدى المجموعة معاملات هامة فيما بين القطاعات.

يعرض الجدول التالي المعلومات حول الإيرادات والأرباح والموجودات والمطلوبات المتعلقة بقطاعات أعمال المجموعة:

	2016		
	الأنشطة الاستثمارية	خدمات إدارة الاصول والاستشارات	المجموع
إيرادات القطاع	1,799,887	179,832	1,979,719
صافي الربح	750,011	179,832	929,843
موجودات القطاع	33,180,923	55,445	33,236,368
مطلوبات القطاع	547,869	61,633	609,502

	2015		
	الأنشطة الاستثمارية	خدمات إدارة الاصول والاستشارات	المجموع
إيرادات القطاع	323,186	296,801	619,987
صافي (الخسارة)/ الربح	(740,662)	280,985	(459,677)
موجودات القطاع	33,373,139	45,344	33,418,483
مطلوبات القطاع	469,583	48,600	518,183

فيما يلي التوزيع الجغرافي للإيرادات والأرباح والموجودات والمطلوبات للقطاعات:-

	2016			
	الشرق الأوسط	الولايات المتحدة	أوروبا	الإجمالي
إيرادات القطاع	1,591,364	134,578	253,777	1,979,719
صافي الربح	655,120	65,174	209,549	929,843
الموجودات	30,432,593	1,681,280	1,122,495	33,236,368
المطلوبات	547,869	35,162	26,471	609,502

	2015			
	الشرق الأوسط	الولايات المتحدة	أوروبا	الإجمالي
إيرادات القطاع	119,532	162,242	338,213	619,987
صافي (خسارة)/ الربح	(792,678)	48,969	284,032	(459,677)
الموجودات	30,638,822	1,558,689	1,220,972	33,418,483
المطلوبات	469,583	19,294	29,306	518,183

تأكيد حول البيانات الواردة في التقرير

1. يؤكد مجلس الإدارة بأنه لا يوجد أي مسائل جوهرية أو أحداث قد تؤثر على استمرار عمليات الشركة خلال السنة المالية المقبلة.
2. يؤكد مجلس الإدارة عن مسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في الشركة.

غازي أحمد العصيمي رئيس مجلس الإدارة	مشعل ناصر حبيب نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
	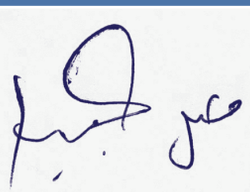

حسان كمال قائد بيه عضو مجلس إدارة	جمال عبد الله السليم عضو مجلس إدارة	سعود عبدالعزيز المنصور عضو مجلس إدارة

3. نحن الموقعين أدناه، نؤكد على دقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير.

غازي أحمد العصيمي رئيس مجلس الإدارة	مشعل ناصر حبيب نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي	أحمد محمد صبحي رئيس المدراء الماليين